اثر الدلالة في التوجيه النحوي

أ.م.د.لمى فائق العاني
م. م. عبد الزهرة دريول كريم
جامعة بغداد / قسم اللغة العربية / كلية الآداب

ملخّص البحث

يحاول هذا البحث إماطة اللثام عن حقيقة غيّبها الجدل في (نظرية العامل) الذي استغرق الكثير من جهود الباحثين طوال عمر علم النحو، هذه الحقيقة هي متانة العلاقة بين الدلالة التركيبية للكلام، أو ما يُعرف بـــ(معاني النحو)، وبين التوجيه الإعرابي لأجزاء هذا الكلام، ومن ثَمّ فإنّ هذا البحث يهدف إلى دراسة هذه العلاقة على أنّها إحدى العوامل المؤثّرة في الإعراب، وهو ما لم ينصَّ عليه النحويون، ولم يقرّروه في أبحاثهم، إلا أنّ كتبهم لا تخلو من الإشارة إليه في مجمل كلامهم.

ويُمثّل (قصد المتكلّم)، وعوامل أُخرى تدور في فلكه، كفهم المتلقّي، وسياق النصّ، وما إلى ذلك، تُمثّل قُطبَ الرحى في الكشف عن هذه الحقيقة، وتقديمها كفكرة ناضجة على مادة البحث العلميّ.

وعند مطالعة هذه النُتف التي لا تُمثّل إلا أُنموذجاً لجزءٍ يسيرٍ من جهود النحويين في هذا الميدان، سيتبيّن القارئ أنّ فكر النحويين الأوائل كان فكراً لغويّاً محضاً لا دخلَ للعلوم العقلية فيه، فلا تلج أبوابه إلا من حيثُ يسمح لها التواصلُ بالمشتركات بين العلوم بعضها ببعضها الآخر.

وإنّ متانة العلاقة بين أعضاء علوم اللغة يدلُّ دلالةً واضحةً على نقاء ذلك الفكر، وسلامة عُصارة تلك الجهود من أن تشوبها شائبةٌ، أو تدّنسها لُوثةٌ.

مقدمة

يحتلّ (المعنى النحوي) في عملية التحليل اللغوي للكلام مكانة مرموقة في الأبحاث المعاصرة، هذه العناية بالدلالة التركيبية للجملة ليست منقطعة الجذور؛ لأن تأمّل جهود النحويين القدامى، يكشف عن جهودهم في البحث عن أثر (دلالة الكلام) في توجيه إعراب أجزاء الجملة، في مواضع كثيرة من أبواب النحو المتفرّقة، على الرغم من أنّهم لم ينظروا في هذه الدلالة على أنّها من العوامل المؤثّرة في الإعراب، التي قسّموها على: لفظية، ومعنوية. وهذا البحث يسلّط الضوء على هذه النقطة من عملية التحليل الدلالي للجمل التي يكون المعنى النحوي فيها عاملاً من عوامل الإعراب، وهذه نتفٌ من تلك الآثار في إعراب الاسم والفعل، والحرف.

أثر الدلالة في وجوب ذكر الضمير المنفصل

تداول النحويون في مواضع عدّة الحديث عن وجوب الذكر، أو الحذف، أو جواز أحدهما، بوجود قرينة تدلّ على معنى التركيب، وبشروط ذكروها تفصيلاً في كلّ موضعٍ من المواضع التي ناقشوا فيها ذلك، ومن تلك المواضع وجوب ذكر الضمير المنفصل في بعض الكلام لتوكيد الضمير المتّصل، كما في نحو "قولك: (خرجت هي نفسها) لتوكيد الضمير المستتر في خرجت، ولابدّ من ذكر الضمير المنفصل ولولاه لالتبس المعنى. فإنّك لو قلت: (خرجت نفسها) لكان المعنى أنّها ماتت"(١).

فقد بحث النحويون هذا المثال في باب توكيد الضمير المرفوع بـــ(نفس)، و(عين)، قال سيبويه: "واعلم أنّه قبيح أن تصفَ المضمَر في الفعل بنفسك وما أشبهه: وذلك أنّه قبيح أن تقول فعلتَ نفسُك، إلا أن تقول: فعلتَ أنت نفسُك. وإن قلت: فعلتم أجمعون حسن؛ لأنّ هذا يعمّ به. وإذا قلت: نفسُك فإنّما تريد أن تؤكّد الفاعل، ولمّا كانت نفسُك يُتكلم بها مبتدأةً، وتحمل على ما يُجرّ ويُنصب ويُرفع، شبّهوها بما يشرك المضمَر، وذلك قولك: نزلتُ بنفس الجبلِ، ونفسُ الجبل مُقابلي، ونحو ذلك"(٢).

وقفى ابن هشام أثر سيبويه في باب (توكيد الضمير بالنفس أو بالعين)، قال: "وإذا أكّد ضمير مرفوع متّصل، بالنفس او بالعين: وجب توكيده أوّلاً بالضمير المنفصل، نحو: (قوموا أنتم أنفسكم)، بخلاف (قامَ الزيدون انفسُهم) فيمتنع الضمير، وبخلاف (ربتُهم أنفسُهم). و (مررتُ بهم أنفسهم)، و(قاموا كلُّهم)، فالضمير جائز لا واجب"(٣).

وعقّب المحقّق يوسف البقاعي على قول ابن هشام: (ضمير موفوع متَصل). قائلاً: "سواء أكان بارزاً: كما متّل المصنَّف، أم مستتراً: نحو: محمّدٌ حضرَ هو نفسُه"(٤).

وأوضح الباقولي علّة منع النحويين ذلك، وهي انصراف (النفس) بخلاف غيرها من ألفاظ التوكيد. مشيراً إلى أنّ أبا عليٍّ الفارسي وافق سيبويه في منع الحذف في المفرد، لكنّه خالفه إلى منع الحذف مع الجمع أيضاً، قال: قولهم: "هندٌ خرجتْ نفسُها، فيكون كقولك: خرجتْ هي نفسُها، فيكون تأكيداً لـــ(هي) ويُقال: هندٌ خرجتْ نفسُها، فتكون الفاعلة، كما تقول: خرجتْ جاريتُها، والمعنيان مختلفان فلم يجرِ مجرى (أجمعين). ومن هنا قال أبو عليٍّ: لو قلت: جاءوني أنفسُهم لم يحسُن حتّى تؤكّد، فتقول: جاءوني هم أنفسُهم: لما ذكرنا. فلم يحسُن لذلك أن تحمله على الضمير حتّى تؤكّد، يعني حتى تقول: قمتَ أنتَ نفيُك وزيدٌ"(٥).

وهو السبب نفسه الذي اعتلّ به سيبويه في قوله السابق، قال: "ولمّا كانت نفسُك يُتكلّم بها مبتدأة، وتحمل على ما يُجرّ ويُنصب ويُرفع، شبّهوها بما يشرك المضمَر"(٦)، فلو لم تؤكّد التبست بالفاعل.

وذهب الأزهري في شرحه قول ابن مالك:

وإن تُؤكّدِ الضميرَ المتّصل بالنفسِ والعينِ فبعدَ المنفصل عنيتَ ذا الرفع

إلى أنّ العلّة في ذلك: "كراهة إيهام الفاعلية عند استتار الضمير المؤنث، إذ لو قيل: المرأةُ خرجتْ عينُها، توهّمت الباصرة، أو: نفسُها، توهّمت نفس الحياة"(٧).

وإليه ذهب الفارضي في ما نقل عنه الصبّان، قال: "وإنّما وجب ذلك لوقوع اللبس في بعض لمواضع كما لو قلتَ: هندٌ ذهبتْ نفسُها، وسعدى حرجتْ عينُها، إذ يحتمل أن تكون نفسُها ذهبت وعينُها خرجت، فإذا قيل: ذهبت نفسُها لم يكن لبس"(٨).

وهذه هي الفائدة التي يتوخّاها المتكلّم من ذكر الضمير المنفصل، فقد "يكون من فائدة الفصل على الوجه السالف منع احتمالات معنوية غير مقصودة في بعض الصور، ففي مثل: خرجتْ البقرةُ، عينُها، أو نفسُها قد يخطر بالبال أنّ المراد هو خروج عينها التي تبصر بها، وخروجها نفسها التي بها حياتها، وهيك الروح، فإذا جاء الفصل منع هذا الاحتمال، أو أضعف شأنه"(٩).

وأضاف الصبّان علّة أُخرى إلى علّة الفارضي، قال: "وايضاً إنما وجب ذلك: لأنّ المرفوع المتّصل بمنزلة الجزء، فكرهوا ان يؤكّدوه اوّلاً بمستقبل من غير جنسه، فأكّدوه أوّلاً بمستقبل من جنسه وبمعناه، وهو الضمير المنفصل المرفوع ليكون تمهيداً لتأكيده بالمستقبل من غير جنسه، وهو النفس والعين اللذان هما من الأسماء الظاهرة"(١٠).

وذكر عبّاس حسن أنّه إذا أُريد وتوكيد الضمير المتّصل، المرفوع، توكيداً معنوياً يزيل الاحتمال عن للذات، جيء بلفظ التوكيد الذي يحقّق هذا الغرض: وهو: (نفس) أو (عين)، ويشترط لذلك "أن يَفْصِل بينه وبين المؤكّد: إمّا ضمير منفصل مرفوع... وإمّا فاصل آخر ليس ضميراً، نحو: ... (رغبتَ، حقّاً، نفسُك في الخبر)، (ارغبتَ يوم الجمعة نفسُك أن تسافر)... ولكنّ الفصل بالضمير المنفصل أحسن وافصح"(١١).

إفادة البدل الإحاطة والشمول

ومثل هذا الأثر لدلالة الكلام في إحداث ثغرة في جدار القاعدة النحوية، لتجاوزها أو تطويعها لدلالة التركيب، ما ذهب إليه النحويون من منع إبدال الضمير من الاسم الظاهر بدل كُلّ من كلّ، إلا إذا أفاد هذا البدل معنى الإحاطة والمشمول، فقد "يفيد البدل التوكيد، وذلك إذا دلّ على الإحاطة والشمول، نحو: (جاءوا كبارهم وصغارهم) ونحو قوله تعالى: **{تَكُونُ لَنَا عِيداً لأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا}**[المائدة: ١١٤](١٢).

يقول ابن الصائغ: "وجميع المعارِف يجوز أن يُبدل منها إلاّ ضمير المتكلّم والمخاطب؛ لأنهما على غاية من الوَضوح، فلا يحتاجان إلى بيان بدل"(١٣).

أمّا المرادي فقد قال بالجواز بقيد المعنى، فإنّه "يجوز إبدال الظاهر من الظاهر، وإبدال الظاهر من المضمر على تفصيل.. وأمّلا بدل الكلّ، فإمّا بدل الكلّ، فإمّا أن يفيد معنى

الإحاطة كالتوكيد، أو لا. فإن أفاد معنى الإحاطة جاز نحو: (جئتُم صغيرُكم وكبيرُكم)، ومنه (تَكُونُ لَنَا عِيداً لأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا)"[١٤].

وذكر مذاهب النحويين في هذا الإبدال إن لم يفد الإحاطة، وهي منع جمهور البصريّين ذلك. في حين اجاز ذلك الأخفش، والكوفيّون. وقصر قطرب جواز ذلك في الاستثناء، نحو: (ما ضربتكم إلاّ زيداً)[١٥].

وذكر ذلك الجواهري في شرحه[١٦]، وابن عادل في تفسيره[١٧].

والصحيح ما يمكن أن نقف عليه من أنّ الضمير إذا كان للمتكلّم أو المخاطب، فلا يصحّ ان يأتي منه بدل الكلّ من الكلّ إلا إذا دلّ على إحاطة: لأنّ البدل يبيّن المقصود من الضمير بياناً شاملاً لكلّ أفراده، فيصحّ عندئذٍ مجيء بدل الكلّ من ضمير المتكلّم والمخاطب، خلافاً لما صرّح به الأخفش والكوفيون، لاسيّما إذا أخذنا ذلك في للحسبان أنّ ما جاء في القرآن الكريم في الآية التي يستشهد بها النحويون من سورة المائدة، يدلُ قصعاً على الشمول والإحاطة[١٨].

ويتحصّل ممّا سبق أنّ البدل يدلّ على التوكيد في موضعين: الأوّل إبدال الضمير من الظاهر، وهو ما لم يجزه النحويون- على أصحّ الاراء- إلا إذا دلّ على الإحاطة والشمول، فما ذكره الدكتور السامرائي من دلالة البدل على التوكيد إذا دلّ على الإحاطة والشمول متحصّل من المجيء بالبدل، ومن ثَمّ فإنّ إبدال الضمير من الاسم الظاهر يدلّ على التوكيد مطلقاً.

والموضع الآخر هو في تحوّل بدل البعض من الكلّ أو بدل الاشتمال إلى بدل كُلّ من كلّ، بحسب ما يُفهَم من السياق، إذ جوّز سيبويه إعراب بعض الألفاظ توكيداً أو بدلاً، "فالبدل أن تقول: ضُرِبَ عبدُ الله ظهرُه وبطنهُ، وضُرِبَ زيدٌ الظَّهرُ والبطنُ، وقُلِبَ عمروٌ ظهرُهُ وبطنُهُ، ومُطِرْنَا سَهْلُنا وجَبَلْنا، ومُطِرنا السَّهْلُ والجبلُ. وإن شئت كان على الاسم بمنزلة أجمعين توكيداً... فإن قلت: ضُرِبَ زَيدٌ اليَدُ والرِّجْلُ، جاز على أن يكون بدلاً، وأن يكون توكيداً"[١٩].

وقد ذهب الدكتور فاضل السامرائي إلى أنّ إعراب هذه الألفاظ بدلاً يفيد: "معنى التوكيد: لما فيه من الإحاطة"(٢٠).

فمعنى التوكيد في البدل متحصّل هاهنا أيضاً من إفادته معنى الإحاطة والشمول، وقد نصّ الرضي على ذلك، إذ ذهب إلى أنّ إفادة بعض الإبدال معنى ؟الفاظ الشمول يجريها مجرى التأكيد، وذكر الأمثلة التي جاء بها سيبويه في القول السابق، معلّلاً تحوّل بدل البعض من الكلّ إلى بدل كُلّ من كُلّ بأنّه "يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معاً معنى (كلّه)، فيجوز أ، يكون ارتفاعهما على البدل، وعلى التأكيد"(٢١).

أمّا ابن يعيش فإنه قد ذهب إلى أنّ البدل يفيد التوكيد مطلقاً، وهذا ما يُفهَم من قوله تعليقاً على قول سيبويه (وليفاد بمجموعهما فضل تأكيد وتبيين لا يكون في الإفراد)(٢٢)، إذ يرى أنّ هناك معنى يتحصّل من اجتماع البدل والمبدل منه، ولا يتحصّل من انفرادهما، كما هو الحال في النعت والتوكيد(٢٣).

ورفض الدكتور السامرائي ما ذهب إليه ابن الناظم من أنّ التأكيد متأتٍّ من أنّ البدل على نيّة تكرار العامل، فهو لا يرى ثمّة توكيد في الحكم، وأنّ العامل غير مكرّر، وذهب إلى ما رآه ابن يعيش من أنّ التوكيد يحصل من اجتماع البدل والمبدل منه، "كأن يكون البدل دالاً على الإحاطة والشمول، فيفيد معنى الجميع، أو كأن يكون الاسمان يطلقان على ذات واحدة، فيفيد اجتماعهما فضل توكيد"(٢٤).

فمفاد ذلك أنّ المتكلّم إذا أراد توكيد الجملة فله أن يأتي بالبدل، على قولين:

الأوّل: البدل مطلقاً يفيد التوكيد. وهو قول صحيح؛ فإذا جئتنا بالبدل، دلّ ذلك على التوكيد، نحو: جاء أخي عليٌّ، فإنّ التوكيد متحصّل من اجتماع البدل والمبدل منه.

القول الثاني: إنّ البدل يفيد التوكيد إذا دلّ على الإحاطة والشمول، كما في إبدال الاسم من الضمير، كما مُثّل لذلك.

ألمح **أثر الدلالة في نصب الفعل المضارع**

سيبويه إلى مثل هذا الأثر بقوله: "وتقول: كتب إليه أنْ لا تَقُلْ ذاكَ، وكتبتُ إليه أنْ لا يقولَ ذاكَ، وكتبتُ إليه أنْ لا تقولُ ذاكَ. فأمّا الجزم فعلى الأمر. وأمّا النصب فعلى قولك: لئلاّ

يقولَ ذاك. وأمّا الرفعُ فعلى قولكَ: لا تقولُ ذاكَ أو بأنّك لا تقولُ ذاكَ، تخبره بأنّ ذا قد وقع من امره"(٢٥).

وقد ذكر النحويون معاني تخرج إليها (أن)، ومنها: (التفسير)، أي: أن تكون بمعنى (أي)، لكنّها لا تدخل على المفرد، ولا تكون مختصّة بالفعل، بل تكون مفسّرة للجملة الاسمية والفعلية على السوء، وجرى الخلاف في هذا المعنى: فأثبته البصريون، وأنكره الكوفيون بحجّة أنّ التفسير من معانيها، فهي الناصبة للمضارع نفسها، وأنكر أبو حيّان على الكوفيين بأنّ هذه، أي المفسّرة، غير مفتقرة إلى ما قبلها ولا يصحّ ان تكون مصدرية إلا بتأويلات بعيدة، في حين وافقهم ابن هشام، محتجّاً بأنّ (قم) في نحو: (كتبت إليه أن قم) لا يكون نفس (كتبت).

واشترط البصريون لذلك شروطاً منها: أن تكون مفسّرة لما يتضمّن القول أو يحتمله، أي معناه، لا لقول مصرّح به أو محذوف أو فعل متأوّل بمعنى القول: وذهب ابن عصفور إلى جواز سبقها بالقول الصريح. ومنها: أن تُسبق بجملة، وتُتبع بجملة. ومنها أيضاًك ألاّ تتعلّق بالأوّل لفظاً فلا تكون مبنيةً على غيره، كما إذا وقعت خبراً للمبتدأ، ولا معمولةً لغيرها، كما لو كانت معمولةً لحرف الجرّ، نحو: (كتبت إليه بأن قم)(٢٦).

وفي تنوّع إعراب الفعل بعد (أن)، قال ابن هشام: "إذا ولي أن الصالحة للتفسير مضارع معه لا، نحو: أشرت إليه أن تفعل، جاز رفعه على تقدير لا نافية، وجزمه على تقديرها ناهية، وعليهما فأن مفسّرة، ونصيه على تقدير لا نافية وأن مصدرية، فإن فقدت لا امتنع الجزم وجاز الرفع والنصب"(٢٧).

وقال الصبّان معقباً: "يصحّ على الجزم بلا ناهية أن تكون أن مصدرية بناءً على الأصحّ من كونها توصل بالأمر والنهي"(٢٨).

وقال السيوطي: "وإن ولي (أن) الصالحة للتفسير مضارع مثبت، نحو: أوحيت إليه أن يفعل، كان فيه الرفع على أنّها حرف تفسير، والنصب على أنّها مصدرية، أو معه (لا)، نحو: أشرت إليه أن لا يفعل، كان فيه الأمران... والجزم أيضاً على النهي وتكون (أن) فيه تفسيراً"(٢٩).

فوجود (لا) في سياق جملة (ان) يوسّع دائرة الاحتمالات الإعرابية إلى الرفع والنصب والجزم، في حين أنّ حذفها يقصر هذه الاحتمالات على الأوّلين، كما أنّ وجود (لا) يرجّح أن تكون (أن) مفسّرة؛ لغلبة وجهي الإعراب (الرفع والجزم) على وجه النصب، في حين أنّ عدم وجود (لا) في السياق يجعل كفّتي الترجيح متساويتين بين الرفع والنصب بأن تكون مفسّرةً على النصب، ومصدريةً على الجزم.

وأمّا الفرّاء فإنه وضع قاعدةً لهذا التنوّع في إعراب المضارع بعد (أن)، قال: "وإذا رأيت (أن) المخفّفة معها (لا) فامتحنها بالاسم المكتّي مثل الهاء والكاف. فإن صلحا كان في الفعل الرفع والنصب، وإن لم يصلحا لم يكن في الفعل إلا النصب، ألا ترى أنّه جائز أن تقولَ: آيتك أنّك لا تكلم الناس، والذي لا يكون إلا نصباً"(٣٠)، فهو بذا يرى أنّ المفّسرة مخفّفة عن الثقيلة وأن المضارع بعدها يجوز فيه الرفع والنصب، على العكس من المصدرية التي لا يجوز بعدها إلا النصب، وأنّ المائز بين المفسّرة والمصدرية أنّ المفسّرة تقبل دخول الضمير، كـــ(الكاف)، و(الهاء).

وذهب ابن هشام إلى أنّ (أن) الناصبة قد تهمل، فيرفع الفعل بعدها، "كقراءة ابن محيص {**لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ**}، وقول الشاعر:

أن تقرآن على اسماء ويحكما منّي السلام وأن لا تشعرا أحدا

وزعم الكوفيون أن (أنْ) هذه هي المخفّفة من الثقيلة، شدّ اتّصالها بالفعل، والصواب قول البصريين: إنّها (أن) الناصبة، أهملت حملاً على ما أختها المصدرية"(٣١).

وفي ما نقلته آنفاً جانب من الخلاف بين النحويين في أنواع (أن) مفتوحة الهمزة، فعلى الرغم من محاولة حصرها بأقسام معيّنة، إلا أنّ تحديد هذه الأقسام وتحديد الضوابط مشوب بحالة من الضبابية، إذ يختلف النحويون في تحديد نوع (أن) في الشاهد الواحد، وإذا اتّفقوا في ذلك، فإنّهم قد يختلفون في ضوابط التحديد، وهذه الضبابية جعلت من رسم حدود كُلّ قسم من أسام (أن) صعباً، وجعلت ذلك الحدّ مهلهلاً يسمح بنفوذ أُقسام أخرى إليه.

فضلاً عمّا نقله السرّاج عن المبرّد من أنّه كان يرى أنّ (أن) في جميع أحوالها، اصلها (أنّ) الثقيلة، سواءٌ منها الداخلة على الأسماء، أي: المخفّفة، أو الداخلة على الأفعال، وهي

المصدرية، فهي تدخل على السماء للتوكيد، أمّا دخولها "على الأفعال المضارعة فلأنّ العامل فيها غير واجب ولا واقع، وإنّما يترجّى كونه ووقوعه"(٣٢).

وكذا الخلاف الواقع بينهم في أنّ (أن) هذه توصل بالماضي والآمر، وأنّها هي التي توصل بالمضارع(٣٣).

وكمثال آخر على هذا الاختلاف، يضاف إلى ما أوردته، أستدلُّ بالخلاف الذي تضمنّته كتب التفسير، من ذلك ما ذكره العكبري في تفسير قوله تعالى: {**أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ اللَّهَ إِنَّنِي لَكُمْ مِنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ**}[هود:٢]، قال: " في (أن) ثلاثة أوجه: أحدهما: هي مخفّفة من الثقيلة، والثاني: أنّها الناصبة للفعل... والوجه الثالث: أن تكون (أن) بمعنى أي، فلا يكون لها موضع، (ولا تعبدوا) نهى"(٣٤).

فأن يجاز رفع الفعل بعد (أن) المصدرية، وأن يختلف على أن يكون التفسير أحد معاني (أن) واقسامها، وأن يجاز الرفع على اساس إرادة اليقين بفعل الظنّ، والنصب على أساس إرادة الظنّ بفعل اليقين، وغير ذلك من الأمور، تجعل بالإمكان النفوذ من هذه الثغرات لتخريج ما جاء من الأمثلة، من دون تجاوز الضوابط.

ففي: (أشرت إليه أن لا تفعل)، أجاز ابن هشام والسيوطي:

١- رفع الفعل وجزمه بِعَدِّ (أن) مفسِّرةً.

٢- النصب بعدِّها مصدرية.

واشترطا للجزم، النفي بـــ(لا)، فإن كان مثبتاً لم يجز الجزم.

وأجاز الصبّان الجزم بعدِّها مصدرية.

كما أجاز ابن هاشم رفع الفعل بعد (أن) المصدرية: إذ تهمل في بعض المواضع أمّا سيبويه فإنّه أجاز في (كتبت إليه أن لا يقول ذاك):

١- الجزم بعدِّ لا ناهية، و (أن) مفسّرة.

٢- النصب بعدِّ (أن) مصدرية.

٣- الرفع بعدِّها مخفّفة من (أنْ) الثقيلة.

ويكفي أن نمحّص ما بين المثالين من تشابه؛ لنصل إلى حقيقة أن يكون خيار التوجيه في إن يكون خيار التجيه في إعراب الفعل بعد (أن)، وهناً بما يرمي إليه المتكلّم.

وقد استدلّت الدكتورة بتول قاسم بقول سيبويه – آنف الذكر–، على أنّ النحويين لاحظوا أنّ الرفع يدلّ على تحقّق وقوع الفعل، قالت: "ومن دلالة الرفع على التثبّت واليقين، أنّ الحروف الناصبة للمضارع التي تفيد ما لم يقع، وما يكون توقّعاً لا يقيناً، لا تستعمل في موقع الرفع، وهو موقع اليقين والتثبّت. جاء في كتاب سيبويه: (وذلك قولك: قد عملت أن لا تفعل ذاك، كأنّه قال: أنّه لا يقول وأنّك لا تفعل... وليست أن التي تنصب الأفعال تقع في هذا الموضع، لأنّ ذا موضع يقينٍ وإيجابٍ)"[٣٥].

وهذا الاستشهاد الذي ذهبت إليه الباحثة محلّ إشكال، فليس ثمّة ما يستدلّ به على أنّ موقع الرفع هو موقع يقين وتثبّت، سوى أن يُقال: إنّ الرفع يدلّ على الثبوت، أمّا اليقين فلا، بل اليقين والتثبّت الذي أشار إليه النحويون في مثل الموضع الذي استشهدت به ناتج عن الأفعال (علم) و (تيقّن)، والتي يمتنع وقوع (أن) الناصبة بعدها، وهو واضح في قولي سيبويه والمبرّد جاء في (المقتضب): (أن) الناصبة "لا تُلحق بعد كُلّ فعل، إنّما تُلحق إذا كانت لما لم يقع، بعد ما يكون توقّعاً لا يقيناَ: لأنّ اليقين ثابت"[٣٦].

وقال ابن مالك: "الفعل الذي يلي عِلماً رفعه واجب: لأنّ (أن) الناصبة لا تقع بعده إلا في نادر من القول. وإنّما تقع بعده (أن) المخفّفة"[٣٧].

وعلّل الشهاب الخفاجي لعدم وقوع (أن) بعد (علم) "لكونها للاستقبال تدخل على ما ليس بثابت مستقرّ فلا يناسب وقوعها بعد ما يدلّ على يقين ونحوه، بخلاف المخفّفة"[٣٨].

كما نقل أبو حيّان عن النحويين قولهم: إنّ "أن الناصبة للمضارع لا يعمل فيها فعل تحقيق، نحو: العلم واليقين والتحقيق، وإنّما يعمل في أنّ المشددة، قال أبو عليّ الفارسيُّ في (الايضاح): ولو قلت: عملتُ أنْ يقوم زيدٌ، فنصبت الفعل: بأن، لم يجز، لأنّ هذا من مواضع: أنّ؛ لأنها ممّا قد ثبت واستقرّ، كما أنّه لا يحسن: أرجو أنّك تقومَ"، وذكر رأي النحويين بأن (علمت)، قد تستعمل ويُراد بها العلم القطعي، فلا تقع أن بعدها، وقد تستعمل ويُراد بها الظنّ

القويّ، فتقع بعدها (أن)، وخلص إلى متابعة سيبويه مقرّراً جواز مجيء (أن) الناصبة بعد ما يفيد العلم(٣٩).

فقد ذهب سيبويه إلى جواز وقوع المخفّفة بعد ما يدلّ على التوقّع، كما ذهب إلى جواز وقوع (أن) المصدرية بعد العلم(٤٠).

ووقوع (أن) الناصبة بعد العلم ممّا منعه النحويون في أُصولهم، قال ابن السرّاج: "فإذا كانت أن الخفيفة بعد (علمتُ) فهي مخفّفةٌ من الثقيلة... و(أَنْ) التي تنصب بها الافعال تقع بعد رجوت وخفتُ"(٤١).

وقال السيوطي: إنّ "(أن) الناصبة لا تقع بعد العلم؛ لأنّه للتحقيق، والاستقبال ينافيه، وإنّما تقع بعده المخفّفة من الثقيلة"(٤٢)، وظاهر ما في قوله من تخصيص التحقيق بالعلم، لا بـــ(الرفع).

أمّا تجاوز هذه القاعدة في كلام العرب، فإنّه قضية ترتكز على أساس ما يقصده المتكلّم بحسب ما يرسَخُ في ذهنه، وبحسب سياق الحال الذي يرسَخُ في ذهن المتلقّي معنىً يتشكّل من دلالة التركيب ودلالة السياق، ليس في الدلالة المعجمية للكلمة (علمت، أو رجوت) شيءٌ منها، وللتمثيل لذلك فقد رفض ابن هشام أن تكون (أن) في قول الشاعر:

ولا تدفنّني في الفلاة فإنّني أخاف إذا ما متُّ أن لا أذوقها

ناصبة؛ لأنّ الخوف هنا (يقين)، فـــ(أن) مخفّفة من الثقيلة(٤٣).

وتفسير ذلك يبدو واضحاً في ما صرّح به سيبويه في البيت، قال: "وإنّما حسُنتُ أنّه ههنا؛ لأنّك قد أثبتَّ هذا في ظّنك كما اثبتَّه في عملك، وأنّك أدخلته في ظنّك على أنّه ثابتٌ الآن كما كان في العلم... فجزى الظنّ ههنا مجرى اليقين"(٤٤).

فقد علّل النحويون لوقوع المخفّفة بعد (علم)، بدلالتها على التأكيد فناسبها اليقين، أمّا الظنّ فلا تناسبه سوى (أن) الناصبة، ولأنّ الرجاء والطمع يناسبهما الظنّ وقعت (أن) الناصبة بعده، ولهذا أجازوا أن يُسبق (علم) – وما بمعناه– بـــ(أن) الناصبة إذا دلّ السياق على الظنّ، وأن تقع بعد (ظنّ) – وما بمعناه– (أن) "المخفّفة للتأكيد إذا كان ظناً راجحاً؛ لأنّ الظنّ الراجح يقرب من اليقين فينزل منزلته"(٤٥).

ولتجاوز اللبس الذي قد يترتّب على مثل هذا الكلام وضع الفرّاء معياراً لتوجيه إعراب الفعل المضارع بعد (أن) المسبوقة بما يفيد العلم؛ ما يساعد على التعرّف على ماهية (أن) نفسها للتمييز بين المصدرية الناصبة، وبين المخفّفة عن الثقيلة، وذلك حين ذهب إلى جواز أن تلي (أن) الناصبة للمضارع ما يدلّ على العلم(٤٦)، فهو يرى أنّ علّة رفع المضارع المنفي بـــ(لا)، الواقع بعد (أن)؛ هي صلاح (ليس) للوقوع بدل (لا)، فتقول "في (أن): حسبت أن لست تذهب فتخلّفت. وكلّ موضع حسنت فيه (ليس) مكان (لا) فافعل به هذا: الرفع مرّةً، والنصب مرّةً"(٤٧)، فإن لم تصلح مكانها فلا يجوز إلا النصب، نحو: "أردت أن لا تقول ذاك. لا يجوز هاهنا الرفع"(٤٨). أمّا علّة رفع المضارع المثبت بعد (أن)، فهي كونها مخفّفة من الثقيلة(٤٩).

ويعضد ما نقضنا به استدلال الدكتورة بتول قاسم، أنّ المصدرية الناصبة تقع في موضعين، أحدهما: في الابتداء، فتكون في موضع رفع، نحو قوله تعالى: {**وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ**}[البقرة:١٨٤]، والثاني: أن تقع بعد ما يفيد الظنّ والرجاء، ممّا سبق تفصيل الكلام فيه، وتكون في موضع رفع أيضاً، نحو : (يعجبني أن تفعل)، كما تكون في موضع نصب(٥٠).

فكيف يمكن التوفيق بين أن يكون الرفع يفيد التثبّت واليقين، فلا تقع (أن) في موقعه؛ لإفادتها التوقّع لا اليقين، وبين ما نصّ عليه النحويون من وقوعها في موضع الرفع؟!.

وبقيت هنا مسألة، وهي أنّ دلالة (أن) الناصبة للمضارع على الاستقبال، هو أمرٌ تسالم عليه النحويون، ولم أطّلع على رأي يخالف إجماعهم في ذلك، سواءٌ في ذلك القدامى، والمحدثين(٥١)، بل إنّ من المحدثين من ذهب إلى أنّ المعنى هو الحاكم في توجيه إعراب الفعل المضارع، فقد ذهب الدكتور المخزومي إلى أنّ نصب هذا الفعل مبنيٌّ على إرادة إخلاصه للمستقبل، ممّا يستدعي وقوعه بعد الأدوات (لن، وأن، وإذن)(٥٢).

النفي بـ(قد) والنصب على السببية

في الكلام على نصب الفعل بـــ(أن) مضمرة، واشتراط سبقها بنفي أو شبه نفي، مثّل النحويون لشبه النفي، بالنفي بـــ(قد)، ومثاله الذي ذكروه: (قَدْ كُنتَ في خبرٍ فَتعرِفَه)، ويترتّب على النفي بها، انّه يُحدث تغيّراً في إعراب الجملة بعدها، إذا كانت مصدّرة بمضارع مقترن بالفاء؛ لإفادتها النفي، على ما قرّره النحويون من نصب الفعل المضارع بعد (الفاء) السببية(٥٣).

وللوصول إلى حقيقية هذا الأمر سأستعرض آراء النحويين في هذا الموضوع، فقد ذهبوا إلى أنّ (قد)، تكون على وجهين:

الأوّل: اسمية، وتقسم على قسمين:

١) اسمٌ، مرادفة لـــ(حسب)، وذهب البصريون إلى أنّها تكون مبنيّةٌ على السكون، نحو: (قدْ زيدٍ دِرْهَم)، ولذا تدخل عليها نون الوقاية، يُقال: (قدْني). وذهب الكوفيون إلى أنّها تكون معربة، في محلّ رفع بالابتداء، نحو: (قدُ زيدٍ دِرْهَم)، ولا تدخل عليها نون الوقاية(٥٤).

٢) اسم فعل، مرادفة لـــ(يكفي)، نحو: (قدْ زيداً دِرْهَم)، وتكون مبنيّةً، فتدخل عليها نون الوقاية(٥٥).

الثاني: حرفية، وتختصّ بالفعل الماضي المتصرّف، وبالفعل المضارع شرط ألاّ يُسبق بأداة جزم أو نصب، أو حرف تنفيس، "ويخطئ من يقول (قد لا يذهب، وقد لن يذهب)"(٥٦)، ولا يجوز الفصل بينها وبين فعلها، وأجاز النحويون الفصل بالقسم، وقد يحذف الفعل بعدها في النظم إذا دلّ عليه دليل(٥٧)، ولها خمسة معانٍ:

١) **التوقّع: وهو واضح مع المضارع:**

نحو: (قد يأتي زيدٌ اليوم)، لمن كان يتوقَّع قدومه، وذهب الخليل إلى إفادتها ذلك مع الماضي لقومٍ ينتظرون الخبر، نحو قول المؤذّن: (قدْ قامتِ الصلاةُ)، وقوله تعالى: {**قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا**}[المجادلة:١](٥٨)، وشرح الزركشي قول الخليل بأنّ (قد) "لا

يؤتى بها في شيء إلا إذا كان السامع متشوّقاً إلى سماعه، كقولك لمن يتشوّق سماع قدوم زيد: قدْ قَدِمَ زيدٌ، فإن لم يكن، لم يحسن المجيء بها"(٥٩).

وقال الرضي: في (قدْ قامتِ الصلاةُ) "ثلاثة معانٍ مجتمعة: التحقيق، والتوقّع، والتقريب"(٦٠).

وأنكر بعض النحويين، منهم أبو حيّان، أن تكون للتوقّع من الماضي؛ لأنّ التوقّع انتظار الوقوع أمّا الماضي فإنّه قد وقع، وردّ ابن هشام على ذلك بأنّ الفعل الماضي كان قبل الإخبار به متوقّعاًن لا أنّه متوقّع الآن(٦١).

وذهب ابن هشام إلى أنّها لا تفيد التوقّع أصلاً، لا مع المضارع، ولا مع الماضي، "أمّا في المضارع؛ فلأنّ قولك: يقدم الغائب، يفيد التوقّع بدون قد؛ إذ الظاهر من حال المخبر عن مستقبل أنّه متوقّع له. وأمّا في الماضي؛ فلأنّه لو صحّ إثبات التوقّع لها بمعنى انّها تدخل على ما هو متوقّع لصحّ أن يُقال في: لا رجلَ، بالفتح، إنّ لا للاستفهام؛ لأنّها لا تدخل إلا جواباً لمن قال: هل منْ رجلٍ؟ ونحوه، فالذي بعد (لا) مستفهم عنه من جهة شخص آخر، كما أنّ الماضي بعد (قد) متوقّع كذلك"(٦٢).

واستحسن ما ذهب إليه ابن مالك "فإنّه قال: إنّها تدخل على ماضٍ متوقّع، ولم يقل: إنّها تفيد التوقّع"(٦٣).

وغريب ما ذهب إليه العثيمين، ممّا يظهر أنّه عكس ما صرّخ به ابن مالك، وموافق لأبي حيّان، فبعد أن ذكر أنّ (قد) تقع على خمسة معانٍ، قال: "التوقّع، مثل: قد يقدم الغائب، ولا تدخل على ماض متوقّع"(٦٤)!!.

٢) تقريب الماضي من الحال:

فهي تخصّه بالقريب عند اقترانه بها، على العكس من تجرّده الذي يحتمل الماضي القريب والماضي البعيد، "تقول: قام زيد، فيحتمل الماضي الرقيب والماضي البعيد، فإذا قلت: قد قام، اختصّ بالقريب"(٦٥).

وذهب ابن عصفور إلى أنّ (قد) إذا وقعت في جواب قسم، وكان الفعل مثبتاً متصرّفاً، وجب اقترانها باللام، نحو قوله تعالى: **{قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا}**[يوسف:٩١]، أمّا إذا كان الماضي بعيداً عن الحال جيء باللام وحدها(٦٦).

وقدّر المبرّد والفرّاء (ق) مع الفعل الماضي الواقع حالاً، في حال عدم اقترانه بهال، كما في قوله تعالى: **{هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا}**[يوسف:٦٥]، وتابعهما جماعة من النحويين، في حين ذهب الكوفيين والأخفش، إلى أنّ ذلك ليس بلازم؛ لكثرة وقوع الماضي حالاً من دون (قد)، والأصل عدم التقدير، و وافقهم جماعة، منهم المرادي والأزهري(٦٧).

واشترط الكفوي ألاّ يقع الفعل الماضي بعد (إلاّ)، فإذا اقترن بها اكتُفي "بالضمير وحده، والواو أكثر؛ لأنّ الأغلب في (إلاّ) أن تدخل على الاسم، ولفظة (قد) لا تدخل عليه"(٦٨)، ونقل عن الحديثي شرط ألاّ تقترن بالواو.

وجعل العكبري هذا المعنى، ومعنى (التقليل)، علّة اختصاص (قد) بالدخول على الفعل، قال: "وإنّما اختصت (قد) بالفعل؛ لأنّها وُضعت لمعنى لا يصحّ إلاّ فيه، وهو تقريب الماضي من الحال، وتقليل المستقبل، كقولك: قدْ قَامَ زيدٌ، أي: عن قريب، وزيدٌ قَدْ يُعطي، أي: يقلُّ ذلك منه"(٦٩).

وثمّة ملاحظة: فقد سمّى الزمخشري (قد): حرف التقريب، قال: "قد تقرّب الماضي من الحال إذا قلت: قد فعل، ومنه قول المؤذّن: قَدْ قَامَتِ الصّلاةُ، لابدّ فيه من معنى التوقّع... وقال الخليل هذا الكلام لقومٍ ينتظرون الخبر"(٧٠).

واضح ما في كلامه من الخلط بين الأنواع التي ذكرها النحويون تفصيلاً، فهو قد ذكر التقريب، ثُمّ مثّل لذلك بما استشهدوا به لـــ(التوقّع)، وهو مثال الخليل (رحمه الله) وكلامه فيه.

وسمّا ابن الحاجب (حروف التوقّع)(٧١)، وسمّاه آخرون (حرف إخبار)(٧٢).

وذكر المرادي أنّ عبارات النحويين اختلفت في معناه بين أن يكون (حرف توقّع)، وأن يكون (حرف تقريب)(٧٣)، ووجهّ لما اشكل في كلام الزمخشري، بأنّه "يدلّ على أنّ التقريب لا ينفكّ عن معنى التوقّع"(٧٤)، وهو بذلك يقارب ما ذهب إليه الرضي من اجتماع ثلاثة معانٍ لـــ(قدْ قامتِ الصلاةُ).

ومثل هذا الاختلاف ترك أثره في آراء المحدثين أيضاً، فقد ذهب الدكتور الجواري إلى أنّه إذا أُريد بالفعل الماضي معنى التحقيق، فقد يكون صالحاً للدلالة على معنى الحال، أو قريباً من الحال(٧٥).

وجعل الغلاييني التقريب والتوقّع قسمين مستقلّين، وجعل (التقريب) اصطلاحاً لتقريب الماضي من الحال(٧٦).

في حين جعل الأسمري التقريب في الفعل الماضي فقط، وذكر لذلك مثال الخليل في حين أنّه لم يذكر التوقّع، لا مع الماضي، ولا مع المضارع(٧٧).

٣) التقليل:

وتختصّ بالفعل المضارع، وتصرفه إلى الماضي، نحو: (قد يجود البخيل)، وزعم قوم أنّها للتحقيق، وأنّ التقليل يُستفاد من سياق الكلام، لا من اقتران الفعل بـــ(قد)(٧٨).

٤) التكثير، مع الفعل المضارع:

نحو قوله تعالى: **{قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ}[البقرة:١٤٤]**، وهي تصرف المضارع إلى الماضي(٧٩).

وشبّهها سيبويه بـــ(ربّما)، مستدلاً على ذلك بقول عبيد بن الأبرص:

قد أتركُ القرنَ مُصفراً أناملهُ كأنّ أثوابَهُ مُجتْ بفرصادِ(٨٠)

قال المرادي: "ورام بعضهم استنباط هذا المعنى من كلام سيبويه... فتشبيهه بربّما يدلّ على أنّها للتكثير، وعكس ذلك بعضهم، فقال: بل تدلّ على التقليل؛ لأنّ ربّما للتقليل"(٨١).

وذكر الفارسي البيت، وقول النميري:

وإنّا لممَّا نضربُ ضربةً على رأسهِ تلقِي اللّسانَ من الفمِ

وعقّب قائلاً: "هذا موضعٌ، التكثيرُ فيه أليقُ، وبه أَولى. فكأنّ اللفظَ على التقليل، والمرادُ التكثير"(٨٢).

ولم يعدّها ابن سيدّه للتكثير "وإنّما خرجت إلى معنى ربّما؛ لأنّها تقريب من الحال، والتقريب تقليل ما بين الشيئين"(٨٣).

وقال الزمخشري: "وتكون للتقليل بمنزلة ربّما إذا دخلت على المضارع كقولهم: إنّ الكذوب قد يصدق"(٨٤).

وقال الكفوي: إنّها قد تستعار "للتكثير لمجانسة بين الضدّين، كما أنّهم يعملون مثل ذلك في (ربّ)"(٨٥).

ومثّل السيوطي بالبيت لـــ(قد التقليلية)(٨٦).

ويبدو أنّ علّة هذا الاختلاف، تكمن في أنّ من عادة العرب، وعلى الرغم من اتّفاقهم على أنّ (رُبّ) موضوعة لتقليل، "أنّهم إذا أرادوا التكثير ذكروا لفظاَ وضع للقليل"(٨٧)، كما أشار إليه الفاسي، وعادةً ما يكون لأغراض يقصدونها(٨٨).

وقال الدكتور المخزومي: إنّ العربية الحقت (قد) ببناء (يفعل)؛ "للدلالة على التقليل... أو للدلالة على التكثير... أو للدلالة على التوكيد"(٨٩).

وذهب شرف الدين إلى أنّ (ربّما) تفيد التكثير في العربية القديمة وأنّه "لم يبقَ من ذلك إلا إفادة التقليل"(٩٠).

واستشهد السمين الحلبي بالبيت على إخراج (قد) المضارع إلى المضيّ(٩١).

ومثّل الرضي بالآية الشريفة –**[البقرة:١٤٤]**– لإفادة (قد) التحقيق مجرّداً عن معنى التقليل، ومثّل "للتكثير في موضع التمدّح"(٩٢) بقوله تعالى {**قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ**}[الأحزاب: ١٨]، وببيت عبيد بن الأبرص.

واعترض بعض النحويين أيضاً، بأنّ معنى التكثير يُفهَم من سياق الكلام، لا من اقتران المضارع بـــ(قد)، إذ ذهب أبو حيّان إلى أنّ "تركيب قد مع المضارع، المراد منه الماضي، ولا غير المضي"(٩٣) زاعماً أنّ إفادته التكثير قول غير مشهور للنحوين.

كما ذكر الدكتور فاضل السامرائي ملاحظتين في إفادة (قد) التوكيد في قوله تعالى: {**وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ**}[الصف:٥]: الأولى: أنّ الفعل المضارع يكون بمعنى الماضي، فتفيد (قد) التوكيد لدلالتها على التحقيق عند دخولها على الفعل الماضي. وعليه يمكن تفسير (قد أتركُ) بإفادة التوكيد، أي: قد تركتُ، والثانية: أنّ إفادة التوكيد عند دخولها على

الفعل المضارع غير منحصر بدلالة المضارع على الماضي، بل هو أمرٌ عامٌّ يمكن أن يتحقّق في بعض المواضع(٩٤). وهذا التحقّق مرتكزٌ –بلا شكٍّ– على سياق الكلام.

٥) التحقيق، مع الفعل الماضي:

نحو قوله تعالى: **{قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا}**[الشمس:٩]، "وهي في الجملة الفعلية المجاب بها القسم مثل إنّ واللام في الاسمية المجاب بها في إفادة التوكيد"(٩٥).

ومع الفعل المضارع أيضاً، نحو قوله تعالى: **{قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ}**[النور: ٦٤]، وقوله تعالى: **{قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ}**[الأنعام: ٣٣]، وقد تصرفه إلى الماضي(٩٦).

وظاهرٌ أنّ الذي حدا بهم إلى القول بإفادتها التحقيق مع المضارع، نزول القرآن المجيد بها، فهو من (نحو القرآن)، قال السمين الحلبي: "ويُفيد في المضارع التقليل إلا في أفعال الله تعالى فإنّها للتحقيق"(٩٧).

وقال الحازمي: "وبعضهم ينفي إفادتها للتحقيق عند دخولها على الفعل المضارع، وليس بصواب"(٩٨)، مستدلاً بالآيات القرآنية.

وعبّر الغلاييني عن ذلك بقوله: "وقد تفيد التحقيق مع المضارع، إن دلّ عليه دليل"(٩٩)، وما من دليل في الآية إلا اقترانها بعلم الله سبحانه وتعالى.

وافضل من ذلك ما نقله المرادي عن بعض النحويين، قالوا: إن "دخلت على الماضي لفظاً ومعنى، أو معنى، فهي للتحقيق"(١٠٠)، فهي إنّما أفادت التحقيق في الآيات الكريمة بعد أن صرفته إلى الماضي، كما صرّح بذلك.

وذهب الصيداوي إلى أنّ (قد) تكون للتحقيق مع الفعل المضارع، إذا دلّ على ذلك سياق الكلام والقرائن، مستشهداً بالآيات القرآنية على أنّه لما كان فاعلُ الفعل المضارع هو الله تعالى كان التقليل ممّا لا يجوز عليه سبحانه وتعالى، فتقليل العلم على الله تعالى محال: لذا وجب اعتدادها للتحقيق، استرشاداً بالقرائن، وكذا قول عبيد الذي جاء في الفخر، فكيف يعقل أن يكون التقليل مع الفخر!؟(١٠١).

كما أنّه من الواضح أنّ هناك تداخلاً بين المعاني التي تفيدها (قد)، اضطُرّ النحويون معه إلى هذا الاختلاف، فقد "يكون مع التحقيق، التقريب من غير توقّع كما تقول: (قَدْ رَكِبَ زيدٌ)، لمن يتوقّع ركوبه"[١٠٢]، إلى غير ذلك ممّا يُلمح من الصفحات السابقة.

وذهب الرضي إلى أنّ معنى التحقيق ملازم لـــ(قد)، سواء دخلت على الماضي، ام على المضارع، ثُمّ ينضاف إليه في بعض المواضع معنى التقريب من الحال مع التوقّع، أو التقريب فقط، مع الماضي، وقد ينضاف الى التحقيق التقليل، مع المضارع[١٠٣].

٦) النفي:

حكاه ابن سِيدَه، ونقله عنه ابن مالك[١٠٤]، واستشهد بقول القائل: (قدْ كنتَ في خيرٍ فتعرِفَهُ)، بنصب (تعرف)، قال ابن هشام: "وهذا غريب... ومحمله عندي على خلاف ما ذُكِرَ وهو أن يكون كقولك للكذوب: هو رجل صادق، ثُمّ جاء النصب بعدها نظراً إلى المعنى، وإن كانا إنّما حكما بالنفي لثبوت النصب فغير مستقيم"[١٠٥]: لأنّ النحويين أوردوا جواز النصب بالفاء السببية في الإثبات، كقول الاعشى:

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِنَنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا

وقراءة بعض القرّاء بذلك في قوله تعالى: **{بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ}**[الأنبياء:١٨]، بنصب (يدمغ).

وذكر الكفوي أنّ (الحديثي) بيّن في (علم المعاني) "أنّ تصدير الماضي المثبت بلفظ (قد) لمجرد استحسان لفظي"[١٠٦]، وهو كلام –على ظاهره– لا يمتُ إلى المعاني بصلة، فليس فيها أن تكون زيادة حرفٍ لهذا لغرض، بل لتأدية معنى قصُر الكلام عن أدائه، أو يكون محتملاً له ولغيرهن فيؤتى به للفصل في ذلك.

وهناك وظائف أُخرى لـــ(قد) ذكرها النحويون، منها: كسرها قاعدة عدم جواز وقوع الفعل الماضي في خبر كان، فإنّه إذا اقترن بـــ(قد) جاز وقوعه خبراً لـــ(كان)[١٠٧]، ومنها: التمهيد لدخول (إذا) المفاجأة على الجملة الفعلية، للتفريق بينها وبين (إذا) الشرطية[١٠٨]، ومنها أيضاً أنّها تحوّل الإنشاء إلى الخبر، فنحو: (عافاك الله)، وهو دعاء، يصير خيراً إذا دخلت

عليه: (قد عافاك الله)[١٠٩]، فضلاً عن من العلامات التي تميّز الفعل عن غيره من أقسام الكلام.

أمّا عن سبب نصب الفعل المضارع المقترن بالفاء والواقع في جواب (قد)، فقد يتبادر إلى الذهن أنّه ربّما كان سبب نصب الجواب هو ما نصّ عليه النحويون من أنّ جواب الفاء السببية ينتصب إذا سبقه نفي، أو شبه نفي، أو تقليل مراد به النفي[١١٠]، وأنّ الجواب هنا انتصب بهذا الأخير، والتقدير: (قلّما كنت في خير)، وهو كلام مقبول، إلا أنّه يرد عليه أنّ النحويين ذكروا التقليل المراد به النفي، إلى جنب النفي بـــ(قد)، ما يدلّ على عدم كونهما واحداً[١١١].

وذهب الغلاييني إلى أنّ ممّا يلحق بالنفي "التقليل، نحو: (قد يجودُ البخيلُ فيُمدحَ) أو النفي، نحو (قلّما تجتهدُ فتنجحَ)"[١١٢]، فهو يرى أنّ جواب الفاء بعد (قد) انتصب لإفادتها التقليل المشبه للنفي.

وفي ماهية النفي الذي ينتصب به جواب الفاء، قال الرضي: "والنفي... إمّا صريح... أو مؤوّل نحو: قلَّمَا تلْقَانِي فَتُكرِمَنِي... وأمّا ما يفيد معنى النفي، لكن لا يجري في استعمالهم مجراه فلا يُنصب جوابه، كقولك: أنتَ غيرُ أميرٍ فتضربُني، وكذا التقليل بقد، في المضارع... وقد جوّز نصب جواب كُلّ ما تضمن النفي أو القلّة، قياساً لا سماعاً"[١١٣].

وهناك إشارات في كتب النحو إلى استعمال (إن)، نافية أو شرطية، للتحقيق، فقد نقل الأزهري عن المبرّد أنّه قال: "العربُ تَقول: إِن قَامَ زيدٌ، بمَعْنى قد قَامَ زيق. وَقالَ الكسَائي: سمعتُهم يَقولونه فظننته شرطاً، فسألتهم فقالوا: نُرِيد: قد قَامَ زيدٌ، وَلا نُرِيد: مَا قَامَ زيدٌ"[١١٤]، ويُلمح في هذا دليل تأدية النفي بأداة التحقيق، ولكنّه لا يعتمد عليه؛ لأنّه فضلاً عن كونه أسلوباً غير شائع، فإنّ استعماله ممّا يُلبس في المعاني، فلم يُعنَ به النحويون: لأنّ تركه أَولى.

وأن كان النحويون قد استدلّوا على النفي بـــ(قد)، بالقول الذي استشهدوا به، وهو مجهول القائل، بنصب جوابه، فأنّ تأليف الكلام المراد نفيه مقترناً بـــ(قد)، ممّا لا يُستساغ، وممّا يكاد يقع في شبه المستحيل، إذا لم يكن مقترناً بقرينة تبيّن إرادة النفي، فكيف يُعقل أن يُقال: قد قام زيدٌ، ويُراد منه: ما قام زيد!!.

فضلاً عمّا أثبته ابن هشام من أنّ النصب بالفاء السببية قد يقع من دون أن يسبقها نفي أو شبهه، كما تقدّم، فإن صحّت رواية الكلام، وصحّ النصب في (تعرفه)، فإنّ تأويل ابن هشام على أنّه واقع الإثبات هو خير ما يتوسّل به هنا لتوجيه هذه المسألة.

وقبل أنّ أختتم أذكّر بالرأي وصفه النحويون بـــ(الرغم) في إفادة (قد) التقليل، وذلك أنّهم ذهبوا إلى أنّها لا تفيد التقليل، بل هي على الأصل في إفادة التحقيق، وأنّ التقليل يُفهم من سياق الكلام، لا من اقتران الفعل بها، نحو: (قد يجودُ الخيلُ)[١١٥]، وهو رأي يجب على البيانيين إنعام النظر فيه ملياًن فالسياق مفصحٌ عن معنى التعليل، فالجود والبخل ضدّان، ولا يُعقل اجتماعهما إلا في النادر، سواءٌ أن يجود البخيل، أو أن يبخل الجواد، وإعجابي بهذا الرأي مبنيٌ على هذا الاساس الذي يمكن أن نفسّر به ورود (قد) لإفادة النفي في مثل ا نحن فيه، فيمكن أن يُقال: إنّ الكلام على سبيل التهكّم، أو التحقير، وهو أُسلوب شائع في اللغة باستعمال تراكيبها المختلفة، وأنّ (قد) باقية على الأصل فيها.

وأختتم هذا البحث بما صرّح به الآمدي، تاركاً للقارئ الكريم التعلق عليه، وكلٌّ بحسب فهمه، فقد قال معقّباً على من قال: إنّ (هل) وقعت بمعنى قد، في قوله تعالى: {**هَلْ أَتَى عَلَى الإِنسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً**}[الإنسان:١]: "هذا قاله قومٌ من أهل التفسير، وتبعهم قوم من النحويين. وأهل اللغة جميعاً على خلاف ذلك؛ إذ يأت في كلام العرب وأشعارها (هل قام زيد) بمعنى: قد قام زيد، وإذا كان ذلك معدوماً في كلام العرب ولغاتها، فكيف يجوز أن يؤخذ به او يعوّل عليه؟"[١١٦].

الهوامش

١) الجملة العربية والمعنى، د. فاضل صالح السامرائي: ٦٧.
٢) الكتاب: ٣٧٩/٢.
٣) اوضح المسالك إلى الفية ابن مالك، ابن هشام: ٣٠٠/٣.
٤) اوضح المسالك: ٢٠٠/٣، الهامش (٤)
٥) اعراب القرآن، الباقولي: ٦٠١/٢-٦٠٢.
٦) الكتاب: ٣٧٩/٢.
٧) شرح التصريح على التوضيح، الازهري: ١٤٠/٢؛ وينظر: النحو الوافي، عباس حسن: ٥٢٢/٣.
٨) حاشية الصبان على شرح الاشموني لألفية ابن مالك: ١١٥/٣.
٩) النحو الوافي: ٥٢٢/٣؛ اوضح المسالك: ٣٠٠/٣.
١٠) حاشية الصبان: ١١٥/٣.
١١) النحو الوافي: ٥٢٢/٣. ونسب يوسف البقاعي القول بأطلاق الفاصل إلى (التصريح) و(كتاب سيبويه)، ولم اقف عليه ينظر: اوضح المسالك: ٣٠٠/٣.
١٢) معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي: ١٧٩/٣.
١٣) اللمحة في شرح الملحة، ابن الصائغ: ٧٢٠/٢.
١٤) توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك، المرادي: ١٠٤٤/٢-١٠٤٥.
١٥) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك، المرادي: ١٠٤٥/٢، وهامش الصاعدي (المحقق) على اللمحة: ٧٢٠/٢.
١٦) شرح شذور الذهب، الجوجري: ٢/ ٧٩٦-٧٩٧.
١٧) اللباب في علوم الكتاب، بن عادل:٦١١/٧.
١٨) ينظر: النحو المصفى، محمد عبد: ٦٣٠؛ وضياء السالك: ٢٣٨/٣.
١٩) الكتاب: ١٥٨/١-١٥٩؛ وينظر: معاني النحو: ١٧٩/٣.
٢٠) معاني النحو: ١٧٩/٣.
٢١) شرح الرضي على الكافية: ٣٦٨/٢.
٢٢) لم اجد هذا القول لسيبويه في الكتاب، ولربما ذكره في موضع آخر، أو إن ابن يعيش قد ذكر مضمونه.
٢٣) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: ٣/ ٦٦؛ ومعاني النحو: ١٨٠/٣.
٢٤) معاني النحو: ١٨٠/٣-١٨١؛ وينظر: شرح ابن الناظم : ٢٢٦.
٢٥) الكتاب: ١٦٥/٣-١٦٦؛ وينظر: الأصول في النحو، ابن السراج: ٢٠٩/٢-٢١٠؛ ومعاني النحو: ٢٩٠/٣.
٢٦) ينظر: الكتاب: ١٦٢/٣-١٦٣؛ ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام: ٤١-٥١؛ وهمع الهوامع، الاسيوطي: ٤٠٨/٢-٤٠٩.
٢٧) مغني اللبيب: ٥٠.

٢٨) حاشية الصبان: ٤١٨/٣.

٢٩) وهمع الهوامع: ٤٠٩/٣.

٣٠) معاني القرآن، الفراء: ١٦٣/٢.

٣١) مغني اللبيب: ٤٦؛ وينظر:٩١٥؛ وشرح الرضي:٣٥/٤؛ وشرح التصريح: ٣٦٢/٢؛ والبيت مذكور في اغلي النحو، ولم اقف على احد نسبه إلى شاعر ما (ينظر على سبيل الاطلاع: سر صناعة الاعراب: ٥٤٩/٢؛ والجني الداني في حروف المعاني: ٢٢٠؛ وخزانة الادب ولب لباب لسان العرب، البغدادي: ٤٢٠/٨؛ وشرح التصريح: ٣٦٣/٢)، على الرغم من إن بعض المصادر ذرته في البيان ثلاثة (ينظر منها: مجالس ثعلب: ٦٧؛ والمنصف، ابن جني: ٢٧٨؛ والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ابو البركات الانباري: ٤٦٠/٢).

٣٢) الاصول في النحو: ٢٠٩/٢-٢١٠؛ وينظر ايضاً: في النحو نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي: ٣٣٧ وما بعدها.

٣٣) ينظر: مغني اللبيب: ٤٣-٤٥.

٣٤) التبيان في اعراب القرآن، العكبري: ٦٨٨/٢-٦٨٩؛ وينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري: ٨٣/٣، و٣٧٨/٢؛ وروح المعاني، الالوسي: ٥٣/١٥، و١١٠/٢٤؛ وعناية القاضي وكفاية الراضي، الشهاب الخفاجي: ٨/ ٣٣؛ وروح البيان، البروسوي: ٤٨٧/٨؛ والتحرير والتنوير، ابن عاشور: ١٢/ ٤٤؛ واعراب القرآن وبيانه، محيي الدين درويش: ٤١١/٥، و٣١٠/٤.

٣٥) دلالة الاعراب: ١٧٨؛ ونص سيبويه في (الكتاب: ١٦٥/٣-١٦٦).

٣٦) ٢/ثثثث٣٠، وقد أرجعت الباحثة في الهامش.

٣٧) شرح الكافية الشافية، ابن مالك: ١٥٢٤/٣-١٥٢٥.

٣٨) عناية القاضي: ٢٢١/٦؛ وينظر: وروح المعاني: ٢٤٩/١٦.

٣٩) البحر المحيط في التفسير، ابو حيان الاندلسي: ٢/ ٤٨٢؛ وصرح في موضع أخر إن الاصل في (أن) المخففة من الثقيلة إن يليها فعل تحقيق أو ترجيح كحالها إذا كانت مشددة (ينظر: ٥٠١/٧)، ومثله ما نقله الشيخ الطبرسي عن ابي علي الفارسي (ينظر: تفسير مجمع البيان: ٣٤٧/٣)، وينظر: المقتضب،٣٠/٢؛ والنكت في القرآن الكريم، القيرواني:٢٠٣؛ والتبيان في اعراب القرآن: ٤٥٢/١، ٩٠١/٢؛ والدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي: ٤٥٦/٢، ٤٦٣/٢-٤٦٤؛ ونواهد الإبكار وشوارد الافكار، السيوطي: ٤٣٠/٢-٤٣١؛ وتفسير الراغب الاصفهاني: ٤٠٨/٥؛ واللباب في علوم الكتاب: ١٧٢/٤؛ واعراب القرآن، الباقولي: ٥٨٨/٢؛ واللمحة: ٨١٩/٢؛ وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٣٦٠/٢-٣٦١؛ والكليات الكفوي:٦١١؛ وجامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني: ٣٢٧/٢؛ والجدول في اعراب القرآن، محمود صافي: ٣٨٢/٤؛ ومعجم القواعد العربية، عبد العني الدقر: ١١٥/١؛ والقراءات واثرها في علوم العربية، محمد محيسن: ١٨٨/٢.

٤٠) ينظر: الكتاب: ١٦٦/٣.

٤١) الأصول في النحو: ٢٠٩/٢.

٤٢) نواهد الإبكار: ٤٢٠/٢-٤٢١، نقله عن الطيبي.

٤٣) ينظر: مغني اللبيب: ٤٥؛ والبيت لابي محجن الثقفي (ينظر: لسان العرب: ٢٥٧/٨).

٤٤) الكتاب: ١٦٧/٣-١٦٨؛ وينظر: الأصول في النحو: ٢٠٩/٢؛ ومعاني النحو: ٢٩١/٣.

٤٥) جامع الدروس العربية: ٣٢٤/٢-٣٢٥، ورجع عبد الله الفوازن بقاء الظن عبى بابه (ينظر: تعجيل الندى بشرح قطر الندى: ٥٢).

٤٦) ينظر: ومعاني النحو، الفراء: ١٣٥/١-١٣٦، و ٤٤٨/١؛ وهمع الهوامع: ٣٦٠/٢.

٤٧) معاني النحو، الفراء: ١٣٥/١.

٤٨) معاني النحو، الفراء: ١٣٦/١.

٤٩) ينظر: ومعاني النحو، الفراء: ١٣٨/١.

٥٠) ينظر: مغني اللبيب: ٤١-٤٢.

٥١) تطرقت في الصفحات السابقة إلى اراء القدامى، واما المحدثون فينظر: على سبيل المثال، التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، د. محمد عكاشة: ١٠٣.

٥٢) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٤٤؛ وأضاف الدكتور الجواري على هذه الادوات (كي) التي عبر عنها بأنها تمحض الفعل لمعنى الاستقبال، وكذلك (اللام، وحتى، والفاء، والواو، وأو)، كما ذهب إلى أن بناء الفعل المضارع ناشئ عن قبوله الدلالة على معنيين اخرين، حق الفعل الدال عليهما إن يكون مبنياً، وهما معنى المضي ومعنى الطلب، وانه يجزم إذا لم يستكمل دلالته ولا يستتم معناه، وهذه الدلالة اغفلها علماء المعاني (نحو المعاني: ٥١-٣؛ ونحو الفعل: ٣٧ وما بعدها)، وله كلمة ذات دلالة عميقة، ارتأيت إن اذكرها هنا، يقول: "والإعراب في الفعل متعلق اشد التعلق بوضوح العلاقة بينه وبين الاسم، فكلما كان الفعل واسع الدلالة، كثير التصرف في معناه الذي يختص به، وهو معنى الزمن، كان ذلك ادعى لان يلتحق بالاسم في احوال الاعراب" وانما استحق الفعل المضارع الرافع دون البناء؛ لتخلصه من حدود الزمن (نحو الفعل: ٢٤، وينظر ما بعدها، وهامش ٣٤).

٥٣) ينظر: الجملة العربية والمعنى: ٨٤.

٥٤) ينظر: المقتضب، البرد: ٤٢/١؛ والمحكم والمحيط الاعظم، ابن سيده: ١١٤/٦؛ وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٤٤٥/٤؛ والدر المصون: ٤١٢/١؛ والجنى الداني: ٢٥٣؛ ومغني اللبيب: ٢٢٦؛ والقاموس المحيط، الفيروزآبادي: ٣٠٩، و٣٩٥؛ وموصل الطلاب إلى قواعد الاعراب، الازهري: ١٣٦؛ والكليات: ٧٣٦؛ وتاج العروس، الزبيدي: ١٩/٩؛ ومختصر مغني اللبيب، العثيمين: ٦٩؛ وشرح الاجرومية، الاسمري: ٣٠؛ وينظر ايضاً: اللباب في علوم الكتاب: ١٤٦/٢.

٥٥) ينظر: ومغني اللبيب: ٢٢٦؛ والجنى الداني: ٢٥٣-٢٥٤؛ وشرح الرضي: ٤٤٥/٤؛ والقاموس المحيط: ٣٠٩، و٣٩٥؛ وموصل الطلاب: ١٣٦؛ والكليات: ٧٣٦؛ وتاج العروس، الزبيدي: ١٩/٩؛ ومختصر مغني اللبيب، العثيمين: ٦٩.

٥٦) جامع الدروس العربية: ٢٦٥/٢.

٥٧) ينظر: المفصل في صنعة الاعراب، الزمخشري: ٤٣٣؛ والدر المصون: ٤١٢/١؛ والجنى الداني: ٢٥٤، و٢٦٠؛ ومغني اللبيب: ٢٢٧؛ والقاموس المحيط: ٣٠٩، و٣٩٥؛ واللباب في علوم الكتاب: ١٤٦/٢؛ وهمع الهوامع: ٥٩٥/٢؛ والكليات: ٧٣٦؛ وتاج العروس: ١٩/٩؛ ومختصر مغني اللبيب: ٧٠.

٥٨) ينظر: الكتاب: ٢٢٣/٤؛ والمقتضب: ٤٣/١؛ والحكم المحيط الاعظم؛ ١١٤/٦؛ والمفصل: ٤٣٣؛ والمخصص: ٢٣٢/٤؛ ولسان العرب: ٣٤٣/٣؛ والجنى الداني: ٢٥٦؛ ومغني اللبيب: ٢٢٧-٢٢٨؛ والقاموس المحيط: ٣٠٩، و٣٩٥؛ ونظم الدرر في تناسب الآيات والسور، ابراهيم البقاعي: ٢٦٨/٩؛ وموصل الطلاب: ١٣٧؛ وهمع الهوامع: ٥٩٥/٢-٥٩٦؛ ونواهد الإبكار وشوارد الافكار، السيوطي: ٤٠٧/٢، وعناية القاضي: ١١١/٢؛ والكليات: ٧٣٥؛ وتاج العروس: ١٩/٩-٢٠؛ وتفسير آيات الاحكام، السايس: ٧٢٨؛ والتحرير والتنوير: ٢٦/٢؛ وجامع الدروس العربية: ٢٦٦/٣؛ ومختصر مغني اللبيب: ٧١؛ والجدول في اعراب القرآن: ٢٤٧/٦؛ وينظر ايضاً: التبيان في تفسير القرآن: ٤٦٢/٥؛ ومجمع البيان: ٢٩٠/١.

٥٩) البرهان في علوم القرآن، الزركشي: ٤١٧/٢.

٦٠) شرح الرضي: ٤٤٤/٤؛ وينظر: الكليات: ٧٣٥؛ وفتح رب البرية في شرح نظم الاجرومية، الحازمي: ٧٤.

٦١) ينظر: مغني اللبيب: ٢٢٨؛ وهمع الهوامع: ٥٩٦/٢؛ وموصل الطلاب: ١٣٧-١٣٨؛ وعناية القاضي: ١١١/٢؛ وتاج العروس: ٢٠/٩.

٦٢) مغني اللبيب: ٢٢٨؛ وهمع الهوامع: ٥٩٦/٢؛ وموصل الطلاب: ١٣٨؛ وتاج العروس: ٢٠/٩.

٦٣) مغني اللبيب: ٢٢٨، و٢٣٠؛ وهمع الهوامع: ٥٩٦/٢؛ المدارس النحوية، احمد شوقي عبد السلام ضيف: ٣٥٣؛ والجدول في اعراب القرآن: ٢٤٧/٦؛ وينظر ايضاً: الجنى الداني: ٢٥٧؛ وموصل الطلاب: ١٤٠؛ وعناية القاضي: ٣١٨/٦؛ وروح البيان: ٣٨٩/٩؛ ومعجم القواعد العربية: ٤٨٧/١.

٦٤) مختصر مغني اللبيب: ٧١، وغرابته تكم في إن ابا حيان قال: إن (قد) لا يكون للتوقع مع الماضي، ولم يقل: أنها لا تدخل على (ماضٍ متوقع)، بل إن ابن هشام استحسن رأي ابن مالك- الذي نص فيه على دخول (قد) على ماضٍ متوقع – لمساوقته ما ذهب إليه من أنها لا صلة لها بمعنى التوقع، بل هذا المعنى متصل بالفعل بعدها، ومنه انطلق في رد قول ابي حيان.

٦٥) همع الهوامع: ٥٩٦/٢.

٦٦) ينظر: والدر المصون: ٤١٢/١؛ والجنى الداني: ٢٦٦؛ ومغني اللبيب: ٢٢٨؛ وهمع الهوامع: ٥٩٦/٢؛ وموصل الطلاب: ١٣٨-١٣٩؛ والكليات: ٧٣٥؛ وتاج العروس: ٢٠/٩؛ وفي النحو العربي نقد وتوجيه: ١٦٣-١٦٤؛ وجامع الدروس العربية: ٢٦٦/٣؛ ومختصر مغني اللبيب: ٧١؛ والجدول في اعراب القرآن: ٢٤٧/٦؛ وينظر ايضاً: البرهان: ٤٠٦/٤؛ واللباب في علوم الكتاب: ١٤٦/٢؛ وزهرة التفاسير، ابو زهرة: ٢٢٦٩/٥.

٦٧) وينظر: الجنى الداني: ٢٥٦؛ وموصل الطلاب: ١٣٨؛ وعناية القاضي: ١١١/٢؛ والآية على لسان اخوة يوسف (عليه السلام).

٦٨) والكليات: ٧٣٦.

٦٩) اللباب في علل البناء والاعراب، العكبري: ٤٩/١؛ وسيأتي الحديث عن معنى (التقليل).

٧٠) المفصل: ٤٣٣.

٧١) ينظر: شرح الرضي: ٤٤٤/٤.

٧٢) ينظر: الجنى الداني: ٢٥٦.

٧٣) ينظر: الجنى الداني: ٢٥٤.

٧٤) الجنى الداني: ٢٥٧.

٧٥) ينظر: نحو الفعل: ٣٢.

٧٦) ينظر: جامع الدروس العربية: ٢٦٦/٣.

٧٧) ينظر: شرح الاجرومية: ٢٩.

٧٨) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٤٤٣/١؛ والجنى الداني: ٢٥٧-٢٥٨؛ ومغني اللبيب: ٢٣٠-٢٣١؛ وهمع الهوامع: ٥٩٦/٢؛ وموصل الطلاب: ١٤٠-١٤١؛ والكليات: ٧٣٥؛ وتاج العروس: ٢٠/٩-٢١؛ وجامع الدروس العربية: ٢٦٦/٣؛ ومختصر مغني اللبيب: ٧١؛ والجدول في اعراب القرآن: ٢٤٧/٦-٢٤٨؛ وفتح رب البرية: ٧٤.

٧٩) ينظر: الجنى الداني: ٢٥٨؛ والكشاف: ٢٠١/١؛ والدر المصون: ٤١٢/١؛ وهمع الهوامع: ٥٩٦/٢؛ وموصل الطلاب: ١٤٢؛ والكليات: ٧٣٥؛ ودليل الطالبين لكلام النحويين، المقدسي الحنبلي: ٨٨؛ وتاج العروس: ٢١/٩؛ والجملة العربية تأليفها واقسامها، د. فاضل السامرائي: ١٤٤؛ والجدول في اعراب القرآن: ٢٤٨/٦؛ وفتح رب البرية: ٧٤.

٨٠) ينظر: الكتاب: ٤/ ٢٢٤؛ والمقتضب: ٤٣/١؛ والحكم المحيط الاعظم؛ ١١٤/٦؛ والمخصص: ٢٣٢/٤، ولسان العرب: ٣٤٧/٣؛ ومختار الصحاح: ٢٤٨؛ ومغني اللبيب: ٢٣١؛ والقاموس المحيط: ٣٠٩، و٣٩٥؛ وموصل الطلاب: ١٤٢؛ وهمع الهوامع: ٥٩٦/٢؛ وتلوين الخطاب، ابن كمال باشا: ٣٧٢؛ وخزانة الادب ولب لباب لسان العرب، البغدادي: ٢٥٣/١١؛ وتاج العروس: ٢١/٩؛ وبصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، الفيروزآبادي: ٢٤١/٤؛ والموسوعة القرآنية خصائص السور، جعفر شرف الدين؛ ٤١/٣؛ والجدول في اعراب القرآن: ٢٤٨/٦؛ وروائع البيان تفسير آيات الاحكام، محمد علي الصابوني: ١٢٢/١؛ ومعجم القواعد العربية: ٤٩٠/١؛ ونسب سيبويه البيت إلى (الهذلي)، والنسبة إلى عبيد اصبح، فهي من قصيدة له مطلعها: (طافَ الخيالُ علينا ليلةَ الوادي لآلِ أسماءَ لم يُلممُ لميعادِ) (ينظر: ديوانه:؟؟؟؛ والصحاح: ٥٢٢/٢؛ والتحرير والتنوير: ١٩٧/٧)، وقال البغدادي: "والبيت من قصيدة لعبيد بن الابرص الأسدي أوردها الأصمعي في الاصمعيات" (وخزانة الادب: ٢٥٦/١١؛ وينظر: الاصمعيات، سمط الألي في شرح أمالي القالي، ابو عبيد البكري: ١٩٩/١).

٨١) الجنى الداني: ٢٥٨-٢٥٩.

٨٢) كتاب الشعر، ابو علي الفارسي: ٣٩٢، ولم ينسبه الفارسي، ونسبته إلى ابي حبة النمري (ينظر: الكتاب: ٣/ ١٥٦؛ ومغني اللبيب: ٤٠٩؛ وخزانة الادب: ٢١٧/١٠).

٨٣) المخصص: ٢٣٢/٤.

٨٤) المفصل: ٤٣٣.

٨٥) الكليات: ٧٣٥.

٨٦) ينظر: همع الهوامع: ٤١/١.

٨٧) التفسير الكبير، الفخر الرازي؛ ١١٧/١٩؛ وينظر: الفصل والوصل في القرآن الكريم، منير سلطان: ١١٦.

٨٨) ينظر: الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، المؤيد بالله: ٩١/٣؛ وايضاح شواهد الايضاح، ابو علي القيسي: ٣٠٢/١؛؛ وخزانة الادب: ٥٣٩/٩.

٨٩) في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٦٢.

٩٠) الموسوعة القرآنية، خصائص السور: ٤١/٣.

٩١) الدر المصون: ٤١٢/١؛ واللباب في علوم الكتاب: ١٤٦/٢.

٩٢) شرح الرضي: ٤٤٥/٤.

٩٣) البحر المحيط: ٢/ ٢٢؛ وينظر: ٤٨٧/٤؛ وتابعه السمين الحلبي (ينظر: الدر المصون: ٤١٢/١، و٦٠١/٤)، وينظر: اللباب في علوم الكتاب: ١١٠/٢؛ وتفسير ابن عرفة: ٤٥٣/٢-٤٥٤؛ وروح المعاني: ١٣٤/٧.

٩٤) معلاً بأن بني اسرائيل طانوا يعلمون إن موسى (عليه السلام) رسول الله. (ينظر: من اسرار البيان القرآني: ١٥٥)، ومثله ما ذهب إليه النحويون في تفسير (قد) في الآيتين المنصوص عليهما في الهوامش بعد الآتي.

٩٥) البرهان: ٤١٨/٢؛ وينظر: مغني اللبيب: ٢٣١-٢٣٢؛ والقاموس المحيط: ٣٠٩، و٣٩٥؛ وهمع الهوامع: ٥٩٦/٢؛ وموصل الطلاب: ١٣٦-١٣٧؛ والإتقان في علوم القرآن، السيوطي: ٢٥١/٢؛ ومعترك الافران في اعجاز القرآن، السيوطي: ١٨١/٣؛ وتاج العروس: ٢٠/٩؛ والتحرير والتنوير: ٢٦/٢.

٩٦) ينظر: اللباب في علل البناء والاعراب، العكبري: ٤٩/١؛ والكشاف: ٢٦٠/٣؛ والبرهان: ٤١٨/٢؛ والجنى الداني: ٢٥٩-٢٦٠؛ ومغني اللبيب: ٢٣١؛ وهمع الهوامع: ٥٩٦/٢؛ وموصل الطلاب: ١٣٧؛ والكليات: ٧٣٥؛ وتاج العروس: ٢٠/٩، ولم يذكر صافي ذلك في الفعل المضارع. (ينظر: والجدول في اعراب القرآن: ٢٤٨/٦).

٩٧) الدر المصون: ٤١٢/١؛ وينظر: اللباب في علوم الكتاب: ١٤٦/٢؛ وزهرة التفاسير: ٢٢٦٩/٥.

٩٨) فتح رب البرية: ٧٤.

٩٩) جامع الدروس العربية: ٢٦٦/٣.

١٠٠) والجنى الداني: ٢٥٥.

١٠١) الكليات: ٧٣٥.

١٠٢) ينظر: شرح الرضي: ٤/٤٤٤-٤٤٥.

١٠٣) ينظر: المحكم: ٦/١١٥؛ وهمع الهوامع: ٢/٥٩٧؛ وتاج العروس: ٩/٢٠، وقال ابن سيده(سمع بعض الفصحاء يقول)، وقد يكون الكلام من النثر، أو قد يكون شطر بيت شعري.

١٠٤) ينظر: مغني اللبيب: ٢٣٢.

١٠٥) ينظر: مغني اللبيب: ٢٣٢؛ ولسان العرب: ٣/٣٤٧؛ والقاموس المحيط: ٣٠٩؛ وحاشية الصبّان: ٣/٤٤١، و٣/٤٤٧؛ وهمع الهوامع: ٢/٥٩٧، وقال البغدادي في نسبة البيت، إن شراح (الكتاب) لم ينسبوه: "ونسبه العيني وتبعه السيوطي في ابيات المغني إلى المغيرة بن حبناء... وقد رجعت إلى ديوانه وهو صغير فلم اجده فيه". (خزانة الادب: ٨/٥٢٤؛ وينظر: شرح الكافية الشافية: ٣/١٥٥٠الهامش؛ وشرح الرضي: ٤/٦٦، الهامش (١)، والموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد الافغاني: ٨٥؛ والشعر في خراسان من الفتح إلى نهاية العصر الاموي، حسين عطوان: ٢٨١).

١٠٦) الكليات: ٧٣٦.

١٠٧) ينظر: شرح الرضي: ٤/١٤٢-١٤٣، وقد انكر الدكتور خليل الحسون على النحويين ذهابهم إلى منع وقوع الماضي خبراً لـــ(كان) مع تجرده عن (قد)، عادً ذلك إغفالاً لواقع اللغة، وقصوراً عن استقراء امثلتها استقراء وافيات، مستشهداً بما جاء في القرآن الكريم من المواضع التي وقع فيها الفعل الماضي خبراً لكان من دون إن يقترن بـــ(قد) (ينظر: النحويون والفقرآن: ٣٨-٣٩).

١٠٨) ينظر: وهمع الهوامع: ٢/١٨٢.

١٠٩) ينظر: الجملة العربية تأليفها واقسامها، د. فاضل السامرائي: ١٨٣.

١١٠) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣/١٥١٨، و٣/١٥٥٥؛ وهمع الهوامع: ٢/٣٨٩.

١١١) ينظر: حاشية الصبان: ٣/٤٤١.

١١٢) جامع الدروس العربية: ٢/١٧٩، وكذا ذهب عباس حسن إلى إن من الفاظ التقليل المراد به النفي بقريته (قلما، وقد). (ينظر: ضياء السالك: ٤/٢١).

١١٣) شرح الرضي: ٤/٦٤.

١١٤) تهذيب اللغة: ١٥/٤٠٧؛ وينظر: الاصول في النحو: ١/٢٦٠؛ ياقوتة الصراط في تفسير غريب القرآن، الباوردي، المعروف بـــ(غلام ثعلب): ٥٧١؛ ولسان العرب: ١٣/٣٥؛ وتاج العروس: ٣٤/٢٠٧.

١١٥) ذكرته في معنى التقليل بـــ(قد).

١١٦) الموازنة بين ابي تمام والبحتري: ٢١٤؛ وينظر: منازل الحروف، الرماني: ٤٢، وينبغي إن انبه هنا إلى إن جمهوراً من ائمة ذهبوا إلى ذلك في تفسير الآية الكريمة، منهم على سبيل الذكر لا الحصر: الخليل (الجمل في النحو: ١٧٩)؛ والفراء (معاني القرآن: ٣/٢١٣)؛ وابو عبيدة (مجاز القرآن: ٢/٢٧٩)؛ وابن قتيبة (تأويل مشكل القرآن: ٢٨٨)؛ والمبرد (المقتضب: ١/٤٣)؛ والزجاجي (حروف المعاني والصفات: ٢)؛ وابن فارس (الصاحبي: ١٣٧)؛ والزمخشري (الكشاف: ٤٨/٦٦٥)؛ والانباري

(اسرار العربية: ٢٦٧)؛ والرضي (شرح الرضي: ٤٤٦/٤)؛ وابو حيان (البحر المحيط: ٣٥٨/١٠)، وقد وافقهم من المحدثين: المخزومي (في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٩١-٢٩٢)؛ واحمد مختار (معجم اللغة العربية المعاصرة: ٢٣٥٦/٣)؛ وعبد العال سالم مكرم (المشترك اللفظي: ٢٣١)؛ ودرويش (اعراب القرآن وبيانه: ٣١٢/١٠)؛ وقباوة (جذور التحليل: ٢١١)، ونقل الآمدي عن الزجاج انه عدها على معنى (الم يأت)، على سبيل التقدير (ينظر: معاني القرآن واعرابه: ٢٥٧/٥)، في حين ذهب جني إلى أنها قد تكون باقية على بانها (الخصائص: ٤٦٤/٢).

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

١- الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي، المحقق: محمد ابو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٢٩٤ه/١٩٧٤م.

٢- الأصمعيات، الأصمعي ابو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن اصمع (ت٢١٦ه)، المحقق: احمد محمد شاكر. عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، المطبعة السابعة، ١٩٩٣م.

٣- الأصول في النحو، ابو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت٣١٦ه)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان- بيروت.

٤- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن عبيد الله الانصاري، ابو البركات، كمال الدين الانباري (ت٥٧٧ه)، المكتبة العصرية، الطبعة الاولى، ١٤٢٤ه/٢٠٠٢م.

٥- البحر المحيط في التفسير، ابو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف حيان اثير الدين الاندلسي (ت٧٤٥ه)، المحقق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، (د. ت).

٦- البرهان في علوم القرآن، ابو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت٧٩٤ه)، تحقيق: محمد ابو الفضل إبراهيم، الطبعة الاولى، ١٣٧٦ه/١٩٥٧م، دار احياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، (ثم صورته دار المعرفة، بيروت- لبنان، وبنفس ترقيم الصفحات).

٧- التبيان في اعراب القرآن، ابو البقاء عبد الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفي ٦١٦ه).

٨- التبيان في تفسير القرآن، الشيخ الطوسي، تحقيق وتصحيح: احمد حبيب قصير العاملي، الاولى، رمضان المبارك، ١٤٠٩ه، مكتب الاعلام الاسلامي.
٩- التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل من تفسير الكتاب المجيد)، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت١٣٩٣ه)، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤ه.
١٠- الجدول في اعراب القرآن الكريم، محمود بن عبد الرحيم صافي (ت١٣٧٦ه)، دار الرشيد ، دمشق، مؤسسة الإيمان، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤١٨ه.
١١- الجمل في النحو، ابو عبد الرحمن الخليل بن احمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفي: ١٧٠ه)، المحقق: د. فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة، ١٤١٦ه/١٩٩٥م.
١٢- الجملة العربية تأليفها واقسامها، د. فاضل السامرائي، (من دون اسم الناشر والطبعة وسنة الطباعة).
١٣- الجملة العربية والمعنى، د. فاضل صالح السامرائي، (من دون اسم الناشر والطبعة وسنة الطباعة).
١٤- الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت٧٤٩)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة- الاستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الاولى، ١٤١٣ه/ ١٩٩٢م.
١٥- الخصائص، ابي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت.
١٦- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ابو اعباس، شهاب الدين، احمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت٧٥٦ه)، المحقق: د. احمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، (د. ت).
١٧- الشعر في خراسان من الفتح إلى نهاية العصر الاموي، حسين عطوان، دار الجيل، الطبعة الثانية، ١٤٠٩ه/١٩٨٩م.
١٨- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ابو نصر اسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفي: ٣٩٣ه)، تحقيق: احمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧ه/١٩٨٧م.

١٩- الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة بن علي بن ابراهيم الحسيني العلوي الطالبي الملقب بالمؤيد بالله (ت٧٤٥ه)، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الاولى، ١٤٢٣ه.
٢٠- الفصل والوصل في القرآن الكريم، منير سلطان، منشأة المعارف بالإسكندرية، الطبعة الاولى.
٢١- القاموس المحيط، مجد الدين ابو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت٨١٧ه)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة. بأشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦ه/٢٠٠٥م.
٢٢- القراءات واثرها في علوم العربية، محمد محمد محمد سالم محيسن (ت١٤٢٢ه)، مكتبة الكليات الازهرية، القاهرة، الطبعة الاولى، ١٤٠٤ه/١٩٨٤م.
٢٣- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحرثي بالولاء، ابو بشر، الملقب سيبويه (ت١٨٠ه)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ه/١٩٨٨م.
٢٤- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الاقاويل، الزمخشري، مصادر التفسير عند الشيعة، ١٣٨٥ه/١٩٦٦م، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده بمصر، عباس ومحمد محمود الحلبي وشركاهم، خلفاء.
٢٥- الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ايوب بن موسى الحسني القريمي الكفوي، ابو البقاء الحنفي (ت١٠٩٤ه)، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د. ت).
٢٦- اللباب في علل البناء والاعراب، ابو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفي: ٦١٦ه)، المحقق: د. عبد الاله النبهان، الناشر: دار الفكر، دمشق.
٢٧- اللباب في علوم الكتاب، ابو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (المتوفي: ٧٧٥ه)، المحقق: الشيخ عادل احمد عبد الوجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الاولى، ١٤١٩ه/١٩٩٨.
٢٨- اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سباع بن ابي بكر الجذامي، ابو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (المتوفي: ٧٢٠ه)، المحقق: ابراهيم بن سالم

الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الاسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الاولى، ١٤٢٤ه/٢٠٠٤م.

٢٩- المحكم والمحيط الاعظم، ابو الحسن علي بن اسماعيل بن سيده المرسي (ت٤٥٨ه)، تحقيق: عبد لحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الاولى، ١٤٢١ه/٢٠٠٠م.

٣٠- المخصص، ابو الحسن علي بن اسماعيل بن سيده المرسي (ت٤٥٨ه)، تحقيق: خليل ابراهيم جفال، دار احياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الاولى، ١٤١٧ه/١٩٩٦م.

٣١- المدارس النحوية، احمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف (المتوفي: ١٤٢٦ه)، دار المعارف، (د. ت).

٣٢- المشترك اللفظي في الحقل القرآني، عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٧ه.

٣٣- المفصل في صنعة الاعراب، ابو القاسم محمود بن عمرو بن احمد، الزمخشري جار الله (ت٥٢٨ه)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال ، بيروت، الطبعة الاولى، ١٩٩٣.

٣٤- المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الاكبر الثمالي الازدي، ابو العباس المعروف بالمبرد (المتوفي: ٢٨٥ه)، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، (د. ت).

٣٥- المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، المؤلف: ابو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفي: ٣٩٢ه)، دار احياء التراث القديم، الطبعة الاولى، ١٣٧٣ه/١٩٥٤م.

٣٦- الموازنة بين ابي تمام والبحتري، ابو القاسم الحسن بن بشر الأمدي (المتوفي: ٣٧٠ه)، تحقيق: السيد احمد صقر، دار المعارف، الطبعة الرابعة، المجلد الاول والثاني، (د. ت).

٣٧- الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد بن محمد بن احمد الافغاني (المتوفي: ١٤١٧ه)، دار الفكر، بيروت- لبنان، ١٤٢٤ه/٢٠٠٣م.

٣٨- الموسوعة القرآنية، ابراهيم بن اسماعيل الابياري (ت١٤١٤ه)، مؤسسة سجل العرب، ١٤٠٥ه

٣٩- الموسوعة القرآنية، خصائص السور، جعفر شرف الدين، تحقيق: عبد العزيز بن عثمان التويجزي، دار التقريب بين المذاهب الإسلامية، بيروت، الطبعة الاولى، ١٤٢٠ه.
٤٠- المؤلف، خالد بن عبد الله بن ابي بكر بن محمد الجرجاوي الازهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفي: ٩٠٥ه)، المحقق: عبد الكريم مجاهد، الرسالة، بيروت، الطبعة الاولى، ١٤١٥ه/١٩٩٦م.
٤١- النحو المصفى، محمد عبد، مكتبة الشاب، (د. ت).
٤٢- النحو الوافي، عباس حسن (ت١٣٩٨ه)، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة.
٤٣- النحويون والقرآن، د. خليل بنيان الحسون، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان- الاردن، الطبعة الاولى، ٢٠٠٣م.
٤٤- النكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعرابه)، علي بن فضال بن علي بن غالب المجاشعي القيرواني، ابو الحسن (ت٤٧٩ه)، دراسة وتحقيق: د. عبد الله عبد القادر الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الاولى، ١٤٢٨ه/٢٠٠٧م.
٤٥- اسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الانصاري، ابو البركات، كمال الدين الانباري (المتوفي: ٥٧٧ه)، دار الارقم بن ابي الارقم، الطبعة الاولى، ١٤٢٠ه/١٩٩٩م.
٤٦- اعراب القرآن (المنسوب للزجاج)، علي بن الحسين نور الحسن ابو الحسن نور الدين جامع العلوم الاصفهاني الباقولي (ت٥٤٣ه)، تحقيق ودراسة: ابراهيم الابياري، دار الكتاب المصري، القاهرة ودار الكتب اللبنانية، الطبعة الرابعة، ١٤٢٠ه.
٤٧- اعراب القرآن وبيانه، محيي الدين بن احمد مصطفى درويش (المتوفي: ١٤٠٣ه)، دار الارشاد للشؤون الجامعية، سورية، دار اليمامة، بيروت، دار ابن كثير ، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤١٥ه.
٤٨- اوضح المسالك إلى الفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن احمد بن عبد الله ابن يوسف، ابو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفي: ٧٦١ه)، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د. ت).
٤٩- ايضاح شواهد الايضاح، ابو علي الحسن بن عبد الله القيسي (المتوفي: ق ٦ه)، دراسة وتحقيق: د. محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الاسلامي، بيروت- لبنان، الطبعة الاولى، ١٤٠٨ه/١٩٨٧م.

٥٠- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، مجد الدين ابو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفي: ٨١٧ه)، المحقق: محمد علي النجار، المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية- لجنة احياء التراث الاسلامي، القاهرة، ١٤١٢ه/ ١٩٩٢م.
٥١- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، ابو الفيض، الملقب بمرتضى الزبيدي (ت١٣٠٥ه)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، ١٤٠٨ه.
٥٢- تأويل مشكل القرآن، ابو محمد عبد الله بن مسلم بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفي: ٢٧٦ه)، المحقق: ابراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، (د. ت).
٥٣- تعجيل الندى بشرح قطر الندى، عبد الله بن صالح بن عبد الله الفوزان (من دون اسم الناشر والطبعة وسنة الطباعة).
٥٤- تفسير البحر المحيط، ابو حبان الاندلسي، تحقيق: الشيخ عادل احمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، د. زكريا عبد المجيد النوقي د. احمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، لبنان- بيروت، الطبعة الاولى، ١٤٢٢ه/٢٠٠١م.
٥٥- تفسير الراغب الاصفهاني، ابو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الاصفهاني (المتوفي: ٥٠٢ه)، تحقيق ودراسة: د. هند بنت محمد بن زاهد سراد، كلية الدعوة واصول الدين- جامعة ام القرى، الطبعة الاولى، ١٤٢٢ه/٢٠٠١م، الجزء: ٤، ٥.
٥٦- تفسير ابن عرفة، محمد بن محمد ابن عرفة الورغمي التونسي المالكي، ابو عبد الله (المتوفي: ٨٠٣ه)، المحقق: جلال الاسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الاولى، ٢٠٠٨م.
٥٧- تفسير آيات الاحكام، محمد علي السايس الاستاذ بالأزهر الشريف، المحقق: ناجي سويدان، المكتبة العصرية للطابعة والنشر، ٢٠٠٢م.
٥٨- تفسير مجمع البيان، الشيخ الطبرسي، تحقيق وتعليق: لجنة من العلماء والمحققين الاخصائيين، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت- لبنان، الطبعة الاولى، ١٤١٥ه/١٩٩٥م.
٥٩- تلوين الخطاب لابن كمال باشا (احمد بن سليمان بن كمال باشا، شمس الدين (المتوفي: ٩٤٠ه))، دراسة وتحقيق: عبد الخالق بن مساعد الزهراني، مجلة الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة، السنة ٣٣، العدد (١١١٣)، ١٤٢١ه.

٦٠- تهذيب اللغة، محمد بن احمد بن الأزهري الهروي، ابو منصور (ت٣٧٠ه)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار احياء التراث العربي، بيروت- لبنان، الطبعة الاولى، ٢٠٠١م.

٦١- توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك، ابو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (المتوفي: ٧٤٩ه)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن سليمان، استاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، الطبعة الاولى، ١٤٢٨ه/٢٠٠٨م.

٦٢- جامعة الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت١٣٦٤ه)، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، الطبعة الثامنة والعشرون، ١٤١٤ه/١٩٩٣م.

٦٣- جذور التحليل النحوي في المدرسة القرآنية القدمى، د. فخر الدين قباوة، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق- سورية، الطبعة الاولى، ٢٠٠٧م.

٦٤- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، المسماة، عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي شهاب الدين احمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (ت١٠٦٩ه)، دار صادر للنشر، ، بيروت.

٦٥- حاشية الصبان على شرح الاشموني لألفية ابن مالك، ابو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفي: ١٣٠٦ه)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة الاولى، ١٤١٧ه/١٩٩٧م.

٦٦- حروف المعاني والصفات، عبد الرحمن بن اسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، ابو القاسم (ت٣٣٧ه)، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الاولى، ١٩٨٤م.

٦٧- خزانة الادب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفي: ١٠٩٣ه)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨ه/١٩٩٧م.

٦٨- دلالة الاعراب لدى النحاة القدماء، د. بتول قاسم ناصر، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٩م.

٦٩- دليل الطالبين لكلام النحويين، مرعي بن يوسف بن ابي بكر بن احمد الكرمي المقدسي الحنبلي (ت١٠٣٣ه)، ادارة المخطوطات والمكتبات الاسلامية، الكويت، ١٤٣٠ه/٢٠٠٩م.

٧٠- ديوان عبيد بن الابرص،؟؟؟.
٧١- رسالة منازل الحروف، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، ابو الحسن الرماني المعتزلي (المتوفي: ٣٨٤ه)، المحقق: ابراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان.
٧٢- روائع البيان تفسير آيات الاحكام، محمد علي الصابوني، مكتبة الغزالي، دمشق، مؤسسة مناهل العرفان، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠ه/١٩٨٠م.
٧٣- روح البيان، اسماعيل حقي بن مصطفى الاستانبولي الحنفي الخلوتي ، المولى ابو الفداء البروسوي (المتوفي: ١١٢٧ه)، دار الفكر، بيروت، (د. ت).
٧٤- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، محمود الالوسي ابو الفضل، دار احياء التراث العربي، بيروت، (د. ت).
٧٥- زهرة التفاسير، محمد بن احمد بن مصطفى بن احمد المعروف بابي زهرة (المتوفي: ١١٩٤ه)، دار الفكر العربي، (د. ت).
٧٦- سر صناعة الاعراب، ابو الفتح عثمان ابن جني الموصلي (المتوفي: ٣٩٢ه)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الاولى، ١٤٢١ه/٢٠٠٠ه.
٧٧- سمط الألي في شرح القالي، ابو عبيد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الاندلسي (المتوفي: ٤٨٧ه)، نسخه وصححه ونقحه وحقق ما فيه واستخرجه من بطون دواوين العلم، عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، (د. ت).
٧٨- ، القحطاني، (من دون اسم الناشر والطبعة وسنة الطباعة).
٧٩- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن ابي بكر بن محمد الجرجاوي الازهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت٩٠٥ه)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الاولى، ١٤٢١ه/٢٠٠٠م.
٨٠- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الأستر باذي، علوم اللغة العربية، تصحيح وتعليق، يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق، طهران، جامعة قار يوسف، ١٣٩٥ه/١٩٧٥م.
٨١- شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي، ابو عبد الله، جمال الدين (المتوفي: ٦٧٢ه)، المحقق: عبد المنعم احمد هريدي، جامعة ام القرى، مركز البحث العلمي واحياء التراث الاسلامي، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، مكة المكرمة، الطبعة الاولى ، (د. ت).

٨٢- شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، المطبعة المنيرية، القاهرة، (د. ت).
٨٣- شرح ابن الناظم علي الفية ابن مالك، ؟؟؟.
٨٤- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوجري القاهرة الشافعي (اصل الكتاب: رسالة ماجستير)، الطبعة الاولى، ١٤٢٣ه/٢٠٠٤م.
٨٥- ضياء السالك إلى اوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، الطبعة الاولى، ١٤٢٢ه/٢٠٠١م.
٨٦- فتح رب البرية في شرح نظم الاجرومية (نظم الاجرومية لمحمد بن اب القلاوي الشنقيطي)، احمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مكتبة الاسدي، مكة المكرمة، الطبعة الاولى، ١٤٣١ه/٢٠١٠م.
٨٧- في النحو نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥م.
٨٨- كتاب الشعر أو شرح الابيات المشكلة الاعراب، الحسن بن احمد بن عبد الغفار الفارسي الاصل، ابو علي (المتوفي: ٣٧٧ه)، تحقيق وشرح: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، الطبعة الاولى، ١٤٠٨ه/١٩٨٨م.
٨٩- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الافريقي المصري، دار صادر، بيروت، الطبعة الاولى، (د. ت).
٩٠- مجالس تعلب، احمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، ابو العباس، المعروف بثعلب (المتوفي: ٢٩١ه)، (من دون اسم الناشر والطبعة وسنة الطباعة).
٩١- مجاز القرآن، ابو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري (ت٢٠٩ه)، تحقيق: محمد فواد سزگين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٨١ه.
٩٢- مختار الصحاح، زين الدين ابو عبد الله محمد بن ابي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفي: ٦٦٦ه)، المحقق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت- صيدا، الطبعة الخامسة، ١٤٢٠ه/١٩٩٩م.
٩٣- مختصر مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب، محمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت١٤٢١ه)، تحقيق: فريد بن عبد العزيز الزامل السليم، مكتبة الرشد، الطبعة الاولى، ١٤٢٧ه.

٩٤- معاني القرآن واعرابه، ابراهيم بن السري بن سهل، ابو اسحاق الزجاج (المتوفي: ٣١١ه)، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الاولى، ١٤٠٨ه/١٩٨٨م.

٩٥- معاني القرآن، ابو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت٢٠٧)، تحقيق: احمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح اسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، الطبعة الاولى، (د. ت).

٩٦- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، الطبعة الاولى، ٢٠٠٧م.

٩٧- معترك الافران في اعجاز القرآن، ويسمى (اعجاز القرآن ومعترك الاقران)، عبد الرحمن بن ابي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١ه)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الاولى، ١٤٠٨ه/١٩٨٨م.

٩٨- معجم القواعد العربية، المؤلف: عبد العني بن علي الدقر (المتوفي: ١٤٢٣ه)، (من دون اسم الناشر والطبعة وسنة الطباعة).

٩٩- معجم اللغة العربية المعاصرة، د. احمد مختار عبد الحميد عمر (ت ١٤٢٤ه)، بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، الطبعة الاولى، ١٤٢٩ه/٢٠٠٨م.

١٠٠- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، عبد الله بن يوسف بن احمد بن عبد الله ابن يوسف، ابو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت٧٦١ه)، تحقيق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.

١٠١- مفاتيح الغيب، أو التفسير الكبير، ابو عبد الله محمد ىبن عمر بن الحسن بن الحسين التميمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت٦٠٦ه)، دار احياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠ه.

١٠٢- من اسرار البيان القرآني، د. فاضل صالح السامرائي، (من دون اسم الناشر والطبعة وسنة الطباعة).

١٠٣- موصل الطلاب إلى قواعد الاعراب، خالد بن عبد الله بن ابي بكر محمد الجرجاوي الازهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفي: ٩٠٥ه)، المحقق: عبد الكريم مجاهد، الرسالة، بيروت، الطبعة الاولى، ١٤١٥ه/١٩٩٦م.

١٠٤- نحو الفعل، د. احمد عبد ستار الجواري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان- الاردن، ٢٠٠٦م.

١٠٥- نحو المعاني، د. احمد عبد ستار الجواري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان- الاردن، ٢٠٠٦م.
١٠٦- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، ابراهيم بن عمر بن الحسن الرباط بن علي بن ابي بكر البقاعي (ت٨٨٥ه)، دار الكتاب الاسلامي، القاهرة.
١٠٧- نواهد الابكار وشوارد الافكار (حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي)، عبد الرحمن بن ابي بكر، جلال الدين الاسيوطي (المتوفي: ٩١١ه)، ٣ رسائل دكتوراه، جامعة ام القرى، كلية الدعوة واصول الدين، ١٤٢٤ه/٢٠٠٥م.
١٠٨- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن ابي بكر، جلال الدين الاسيوطي (ت٩١١ه)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، (د. ت).
١٠٩- ياقوتة الصراط في تفسير غريب القرآن، محمد بن عبد الواحد بن ابي هاشم، ابو عمر الزاهد المطرز الباوردي، المعروف بغلام ثعلب (ت٣٤٥ه)، تحقيق: حققه وقدم له: محمد بن يعقوب التركستاني، مكتبة العلوم والحكم، السعودية- المدينة المنورة، الطبعة الاولى، ١٤٢٤ه/٢٠٠٢م.

The impact of semantics

In grammar guidance

Researcher
Kareem Abdul-Zahra Driol
Department of Arabic Language
In the Faculty of Arts
University of Baghdad

Assistant Professor D.r.
Luma Faeq AL-Any
Department of Arabic Language In
the Faculty of Arts
University of Baghdad

ABSTRACT

This research tries to disclose of a fact that had been hidden by talking of (the theory of factor) which took a lot of the research efforts along of the history of Grammar. This fact is the strength of the relationship between the significance of synthetic speech, or what is known as (the meaning as), and the analysis of the parts of this speech, then this research aims to study this (relationship) as one of the factors influencing of parsing, which is not provided for by the Grammarians, not emphasis in their researches, But that find in their speak in general. The (aims of speaker), and other factors revolve in its orbit, like desist receiver, and the context of text, etc., represent a linchpin in the detection of this fact, and presented as an idea on the table of a mature scientific research.

Upon reading this plucking, which represent only a model for a fraction of the efforts of grammarians in this field, will be seen the reader to think grammarians first it was thought linguistically pure no income Science mental in it, there is no enter its doors only in terms of allowing them to communicate whit common between science with each other.

Although the strength of the relationship between the members of the Language Sciences clear indication that the purity of thought, and the safety of those efforts squeezer that impeccable, or defile contaminated.